ضمير الغائب في القرآن

بين الدكتور طه حسين والشيخ محمد الخضر حسين

دراسة نحوية مقارنة

دكتور

جمال حسن بشندي عيسى

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط

لجنة التحكيم

أ.د. على أحمد أحمد طلب — لجنة علمية دائمة

أ.د. فتحي علي حسانين — لجنة علمية محكمة

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أنزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين ، أعجزت الفصحاءَ معارضتُه ، وأخرستِ البلغاءَ مُشَاكلَتُه ، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد ، سيدنا محمدٍ الهادي إلى سبيل الرشاد ، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم التناد .

أما بعـــــــــــــــــــــــد ،

فقد نشأت اللغة العربية في أحضان شبه جزيرة العرب خالصةً لأبنائها منذ وُلِدَتْ ، نقيَّةً سليمةً مما يشينها من أدران اللغات الأخرى .

وبقيت كذلك متماسكةَ البنيان ، غير مشوبة بلوثة الأعجام إلى أن سطع نور الإسلام على ما حول شبه الجزيرة العربية بالفتوحات الإسلامية ، ودخل الناس في دين الله أفواجًا .

وتتابعت الفتوحات في عهد الخلفاء الراشدين شرقًا وغربًا ، واختلط العرب بغيرهم من الفرس والروم والنبط اختلاطًا مستمرًا في البيوت والأسواق والمناسك والمساجد .

وبطول هذا الاختلاط والامتزاج تسرب الضعف واللحن إلى فطرة العربي وسليقته ، وإلى القرآن الكريم والسنة الشريفة ؛ ولذا أهابت الغيرة بالعلماء في الصدر الأول الإسلامي أن يسدوا هذا السيل الجارف الذي كاد يكتسح اللغة العربية ؛ بما قذف فيها من لحن ، تسربت عدواه إلى القرآن الكريم والسنة الشريفة ؛ بما هُدُوا إليه ، وسموه علم النحو .[1]

ولا ريب أن أولئك النحاة قد استفرغوا جُهدهم ، وبذلوا وُسعهم في استقراء كلامها ، واستخراج القواعد الجامعة والأحكام المطردة منها .

على أنه قد ظهر في العصر الحديث بعض المتمردين الذين هم إلى العقلية الغربية أقرب منهم إلى العقلية الشرقية ، ومن هؤلاء الدكتور/ طه حسين ، الذي لم ينل النحوَ والنحاةَ من محاضرته :

---

[1] ينظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي : ٧ : ١١ .

(ضمير الغائب واستعماله اسم إشارة في القرآن الكريم).[١] إلا الرَّشْقُ بلسان اللاعن ، والمَشْقُ بسنان الطاعن .

وقد نصب الله لحفظ لغة القرآن خواصَّ ، جعلهم ذابين عنها في جميع الأزمان والبلاد ، ومن هؤلاء في العصر الحديث فضيلة الشيخ/محمد الخضر حسين ؛ إذ كتب بحثًا في الرد على المحاضرة السابقة ، وعنوانه : (حقيقة ضمير الغائب في القرآن).[٢]

وقد لاح لي أن أدرس ضمير الغائب في ضوء البحثين السالفين ، وجعلت عنوان هذه الدراسة :

(ضمير الغائب في القرآن بين الدكتور طه حسين ، والشيخ محمد الخضر حسين دراسة نحوية مقارنة)

والذي دفعني إلى هذه الدراسة أنها مرتبطة بأولى ما عنى باغي العلم بمراعاته ، وأحق ما صرف العناية إلى مراعاته ، وذلك هو القرآن المجيد ، الذي ﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[٣]

كما أنها مرتبطة بعِلْم من أجل العلوم قدرًا ، وأرفعها شأنًا ، وهو علم النحو ؛ ذلك بأن المُحَاضِرَ[٤] قد زعم أن ضمائر الغائب في القرآن قد جاءت على خلاف القاعدة النحوية ، وأن النحو العربي لا يكفي لتفسير القرآن من الوجهة النحوية ، وأن هذا العلم محتاجٌ إلى وضع جديد ؛ لأنه ليس سيء الوضع فحسب ، ولكنه قاصرٌ عن الإحاطة باللغة العربية نفسها ، قواعده غير متقنة ، منها ما يضيق فيسرف في الضيق ، ومنها ما يتسع فيسرف في السعة .

---

[١] وقد نَشَرَتْ ملخصَ هذه المحاضرة مجلةُ الرابطة الشرقية . العدد الأول . السنة الأولى . يوم الاثنين (١) من جمادى الأولى سنة (١٣٤٧هـ (١٥من أكتوبر) سنة (١٩٢٨م) في أربع صفحات من الحجم الكبير : ٦٨ : ٧١ .

[٢] وقد نَشَرَتْ هذا البحثَ مجلةُ الهداية الإسلامية . رجب سنة (١٣٤٧هـ) في ثلاث وثلاثين ورقة من الحجم المتوسط : ٦٤ : ٩٦ .

[٣] الآية (٤٢) من سورة فصلت .

[٤] أعني به صاحب محاضرة :(ضمير الغائب واستعماله اسم إشارة في القرآن)وهو: (د :طه حسين)

ولما كان الأمر كذلك وجدت لزامًا عليَّ أن أدرس هذه المزاعم وموقف الشيخ[1] منها ، وأن أعرض ذلك على منهج البحث العلمي ، وقواعد النحو العربي ؛ لبيان زيف وتهافت وبطلان تلك المزاعم التي رَوَّجَ لها المُحَاضِر في مؤتمر المستشرقين ، وربما تعلَّقَتْ في أذهان بعض المسلمين ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى ؛ لبيان أن الله تعالى قد ملأ قلوبًا بمعرفته وحبه ، فنهضوا لخدمة كتابه ، والذَّبِّ عنه في جميع الأزمان والبلاد ، ومن هؤلاء في العصر الحديث فضيلة الشيخ/محمد الخضر حسين .

وقد جاءت هذه الدراسة في : مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة مباحث ، وخاتمة وفهارس فنية :

المقدمة : وفيها ذكرت أسباب اختيار الموضوع ومنهج البحث فيه

التمهيد : (التعريف ببحثي طه حسين ، ومحمد الخضر حسين في ضمير الغائب في القرآن).

المبحث الأول : (القاعدة النحوية في ضمير الغائب).

المبحث الثاني : (ضمير الغائب في القرآن والقاعدة النحوية).

المبحث الثالث : (الحل الذي يراه المُحَاضِر لمشكلة الضمائر في القرآن).

المبحث الرابع : (نتائج بحث المُحَاضِر).

الخاتمة : وفيها ذكرت أهم نتائج البحث .

الفهارس الفنية : وفيها اقتصرت على فهرس للمصادر والمراجع ، وآخر لمحتويات البحث .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

د : جمال حسن بشندي عيسى

---

[1] أعني به فضيلة الشيخ : (محمد الخضر حسين) في بحثه : (حقيقة ضمير الغائب في القرآن).

تمهيد

التعريف ببحثي طه حسين ، ومحمد الخضر حسين في ضمير الغائب في القرآن

رحل الدكتور طه حسين[١] إلى مؤتمر المستشرقين السابع عشر بجامعة إكسفورد سنة (١٩٢٨م) وألقى هنالك محاضرة ، عنوانها : (ضمير الغائب ، واستعماله اسم إشارة في القرآن).[٢]

ولما كان هذا البحث قد أُلْقِيَ في جامعة للمستشرقين كان من الضروري الإشارة إلى علاقة طه حسين بهؤلاء المستشرقين ؛ لبيان مدى تأثره بهم في دراساته ، والتي منها هذا البحث .

لقد بدأ اتصال طه حسين بالمستشرقين منذ التحاقه بالجامعة المصرية سنة (١٩٠٨م) حيث استمع في كلية الآداب إلى جملة من المستشرقين الذين دُعُوا للتدريس من إيطاليا وفرنسا وألمانيا ، فأخذ التاريخَ عن جويدى ، والساميةَ والسريانيةَ وأصولَ العبرية عن ليثمان والفلكَ عند العرب عن

---

[١] هو طه حسين ، ولد سنة (١٨٨٩م)في إحدى قرى محافظة المنيا لأسرة رقيقة الحال ، فَقَدَ بصره وهو في سن السادسة وحفظ القرآن في التاسعة والتحق بالأزهر (١٩٠٥: ١٩٠٨م) ثم بالجامعة المصرية القديمة فور إنشائها سنة (١٩٠٨م) فنال منها درجة الدكتوراه سنة (١٩١٤م) ثم سافر في بعثة إلى فرنسا ، وفيها حصل على درجة الليسانس في الآداب ، والدكتوراه من جامعة السربون وتزوج من سوزان التي أعانته على دراسته وأنجبت له أمينة ومؤنس ، ثم عاد فَعُيِّنَ أستاذًا بالجامعة المصرية ، ثم عميدًا لكلية الآداب ثم أحيل إلى التقاعد فأطلقت عليه الصحافة عميد الأدب العربي ثم اختير وزيرًا للمعارف ، وعُيِّنَ نائبًا لرئيس مجمع اللغة العربية ثم رئيسًا له سنة (١٩٦٣م)

وكان أول من منح جائزة الدولة التقديرية في الآداب ،وحصل على قلادة النيل الكبرى ، وهي أرفع وسام في الدولة يهدى للملوك ورؤساء الجمهوريات ، ونال الدكتوراه الفخرية من جامعات إكسفورد ومدريد ومونبيليه وروما ، وتوفي سنة (١٩٧٣م) من آثاره العلمية : في الشعر الجاهلي ، وعلى هامش السيرة وحديث الأربعاء ، والأيام ، والفتنة الكبرى. ينظر: الأيام للدكتور طه حسين ١٧/١ ، ١٠٥ ، ١٣٨، ٦٠/٣- ٦١ ، والأعلام للزركلي٢٣١/٣ ، وطه حسين قاهر الظلام للأستاذ كمال الملاخ ٨ ، وأيام طه حسين للأستاذ فؤاد دوارة ١١ ، ١٠١ - ١٠٢.

[٢] ينظر : مجلة الرابطة الشرقية : ٦٨ .

نلينو ، والفلسفةَ الإسلامية عن سانتلانا ، وهكذا أقبل طه حسين على هؤلاء الأساتذة ، يعب من علومهم وفنونهم ، وقطع ما كان بينه وبين الأزهر نهائيًا بعد أن قضى به أربعة أعوام (١٩٠٥: ١٩٠٨م) تلقى خلالها مختلف العلوم التي كانت تدرس آنذاك .[١]

وقد صرح طه حسين بأنه تأثر بأساتذته المستشرقين ، ومن ذلك قوله عنهم : (ولم ينس الفتى طائفة من هؤلاء الأساتذة كان لهم في حياته أبعد الأثر وأعمقه ؛ لأنهم جددوا علمه بالحياة ، وشعوره بها ، وفهمه لقديمها وجديدها معًا ، وغَيَّرُوا نظرته إلى مستقبل أيامه وأتاحوا لشخصيته المصرية العربية أن تتقوى وتثبت أمام هذا العِلْم الكثير الذي يأتي به المستشرقون ، وكان جديرًا بأن يُحَوِّلَ هذا الفتى تحويلاً خطيرًا يفنيه في العلم الأوربي إفناء).[٢]

وقد ظهر أثر ذلك في دراساته ، فقد نُقِلَ عن الدكتور مؤنس أن والده طه حسين (عالج المشاكل الإسلامية كما عالج فولتير[٣] المشاكل المسيحية ؛ ولذا دعته أوساط فرنسية بفولتير العرب ، أو بمارتن لوثر[٤]الإسلام ؛ نظرًا للثورة العارمة التي واجه فيها علماء الأزهر)[٥]

على أن النصيب الأوفر من تأثره إنما كان للفرنسيين ، حتى قيل : إنه سفير فرنسا في مصر .[٦] وقيل : (إن الفكر الفرنسي بالنسبة لطه حسين أكثر من مدرسة أو من معين ، لقد كان جزءًا من حياته ، وجزءًا من إنتاجه حتى تكاد تحسب من خلال قراءة ما كتبه عن فرنسا وعن أدباء

---

[١] ينظر: طه حسين وأثر الثقافة الفرنسية في أدبه للأب كمال قلتة ١٤ ، ١٦ ، ٢٤- ٢٥ ، وطه حسين حياته وأعماله ١٢

[٢] الأيام : ٣٧/٣ ، وينظر : مقدمة كتاب ذكرى أبي العلاء للدكتور طه حسين ، واتجاهات طه حسين الفكرية في ميزان. الدعوة الإسلامية للدكتور سيد حسين علي : ٦٩- ٧٠ .

[٣] هو : فولتير فرنسوا ماري أروای (١٦٩٤ : ١٧٧٨م) : مؤلف فرنسي من نوابغ زمانه ، تزعم حركة الفلسفة المادية ، وقاوم رجال السلطة الدينية ، ونقدهم بقلمه الرشيق اللاذع ، كتب في الشعر والتاريخ والمسرح والمراسلة والفلسفة . ينظر: المنجد في اللغة والأعلام : ٥٣٣ .

[٤] مارتن لوثر: (١٤٨٣: ١٥٤٦م) :راهب أغوسطيني لاهوتي ، ومفكر وكاتب ، بدأ في ألمانيا الإصلاح الديني ، وانفصل عن الكنيسة في شأن الغفران وسلطة البابا ، والتبتل وإكرام القديسين ، نقل التوراة إلى الألمانية فكانت الترجمة حدثًا دينيًا . ينظر : المنجد ٦١٥.

[٥] طه حسين وأثر الثقافة الفرنسية في أدبه : ١٦ .

[٦] ينظر: طه حسين الجريمة والإدانة للأستاذ جابر رزق : ٤٤- ٤٥ ، والمفكر والأمير طه حسين والسلطة في مصر : ١٠٨ - ١٠٩، والاتجاه الإسلامي في أدب طه حسين : ١٥ : ١٧.

فرنسا وعن تاريخ فرنسا ما يقنعك بأن هذا الأثر لا ينتجه إلا من كان فرنسيًا : فكرًا وعقلاً وثقافةً وإحساسًا).[١]

ولا غرو في ذلك فمن فرنسا تزوج ، وفيها عرف أبناؤه التعليم والثقافة الفرنسية ، وفيها نال " الدكتوراه " من جامعات مونبلييه وباريس ، وفيها اختير عضوًا في المجمع العلمي الفرنسي إلى غير ذلك من الاحتفاء الذى وجده في المراكز الفرنسية .[٢]

ومن دراسات طه حسين التي تحمل أصداء الفكر الاستشراقي تلك المحاضرة التي ألقاها في مؤتمر المستشرقين السابع عشر بجامعة إكسفورد سنة (١٩٢٨م) وعنوانها : (ضمير الغائب ، واستعماله اسم إشارة في القرآن الكريم).

وقد بدأ المُحَاضِر كلامه بالتأكيد على أن القاعدة النحوية : أن ضمير الغائب يجب أن يعود إلى مذكور يتقدمه لفظًا ورتبةً ، وأن يطابق هذا المذكور في التذكير والتأنيث وفي الإفراد والتثنية والجمع . ونص على أن هذه القاعدة شاملةٌ لا يقبل النحويون فيها استثناءً .

وبنى على ذلك أن ضمائر الغائب في القرآن الكريم قد وردت على خلاف هذه القاعدة ، وحصر هذه الضمائر التي يزعم أنها خارجة عن القاعدة النحوية في تسعة أنواع :

الأول : الضمائر التي يراد بها الذين تعودوا حوار النبي صلى الله عليه وسلم ، ومجادلته واستفتاءه في مكة والمدينة .

الثاني : الضمائر التي يراد بها القرآن .

الثالث : الضمائر التي يراد بها النبي نفسه .

الرابع : الضمائر التي تعود إلى الأفعال ، وذلك حين يأمر الله بأمر ، أو ينهى عن شيء ، ثم يريد بعد ذلك تحسين ما أمر به ، أو تقبيح ما نهى عنه ، أو تأكيد الأمر والنهي .

الخامس : الضمائر المبهمة ، وهذه الضمائر قسمان : أحدهما : يعود إلى متقدم ، ولكنه لا يطابقه . والآخر: ضمائر لا ترجع إلى متقدم ، ولكن يفسرها متأخرٌ لفظًا ورتبة .

---

[١] طه حسين وأثر الثقافة الفرنسية فى أدبه : ٤٧

[٢] ينظر طه حسين الجريمة والإدانة ٤٤- ٤٥ ، والاتجاه الإسلامى فى أدب طه حسين ١٥ : ١٧.

السادس : الضمائر التي تقع في آيات التشريع .

السابع : الضمائر التي يفهم مرجعها من النص .

الثامن : الضمائر التي تعود إلى مَن دون أن تطابقها جنسًا أو عددًا.

التاسع : ضمير الشأن .

ولما فرغ من استقصاء هذه الضمائر عرض الحل الذي يراه لمشكلتها ، وهو أن القرآن قد استعمل ضمير الغائب بمعنى اسم إشارة لأن اسم الإشارة لا يلزم أن يرجع إلى مذكور يتقدمه لفظًا ورتبة .

وعلى هذا يرى المُحَاضِر أن القرآن لم يخطئ ، وإنما قَصَّرَ النحويون حين وضعوا قواعد النحو دون استيعاب للقرآن والشعر .

من أجل ذلك يستخلص المُحَاضِر أن علم النحو العربي لا يكفي لتفسير القرآن الكريم وتخريجه من الوجهة النحوية ، واقترح أن يوضع للقرآن نحوٌ خاص ، كما هو الشأن في الآيات البيانية في اللغات الأوربية على اختلافها ، ويذكر أن هذا النحو الخاص نافعٌ قيم من جهتين :

الأولى :

أنه يزيل ما يعلق بنفوس بعض المستشرقين من الشك حين يقرءون القرآن مستنيرين بالنحو القديم ، فيرون بينه وبين هذا النحو ضروبًا من الخلاف ، فيعجلون ويقضون بأن في القرآن خطأً نحويًا . الثانية :

أن هذا النحو الخاص سيكون أساسًا صالحًا لنحوٍ جديد للغة العربية كلها ، يعتمد على بحث أدق وأشد استقصاءً من بحث المتقدمين .

وإذا كان علم النحو العربي من وجهة نظر المُحَاضِر لا يكفي لتفسير القرآن فإنه يرى أن هذا العلم محتاجٌ إلى وَضْعٍ جديدٍ ؛ إذ يلاحظ أنه ليس سيء الوضع فحسب ، ولكنه قاصرٌ عن الإحاطة باللغة العربية نفسها ، قواعده غير متقنة ، منها ما يضيق فيسرف في الضيق ، ومنها ما يتسع فيسرف في السعة .

وقد أثار هذا البحث اهتمامًا كبيرًا بين المسلمين ، وأبناء العربية ؛ لذا نشرت مجلة الرابطة الشرقية ملخص هذه المحاضرة ، وأرجأت إبداء الرأي فيه إلى فرصة أخرى .[١]

وكتب فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين[٢] بحثًا ، عنوانه : (حقيقة ضمير الغائب في القرآن) في الرد على ما سلف من بحث الدكتور طه حسين .[٣]

وقد ذكر الشيخ في المقدمة سبب تأليفه لهذا البحث ، فقال : (رحل الدكتور طه حسين إلى مؤتمر المستشرقين السابع عشر بجامعة إكسفورد ، وألقى هنالك محاضرة ، عنوانها . ضمير الغائب ، واستعماله اسم إشارة في القرآن .

وقد نشرت مجلة الرابطة الشرقية مُلَخَّصَ هذه المحاضرة ، فإذا هي طائشة الوثبات كثيرة العثرات ، فرأينا من حق العلم علينا أن ننشر في هذه المجلة ما تراءى لنا فيها من أغلاط ، وللقُرَّاءِ الأذكياء القولُ الفصلُ ، وما خَفِيَ الحقُّ عن باحث يَتَقَصَّى أَثَرَهُ بذكاء وتؤدة)[٤]

---

[١] ينظر : مجلة الرابطة الشرقية ٦٨ : ٧١ .

[٢] هو : محمد الخضر حسين بن الحسين بن علي بن عمر الحسني التونسي : من أعضاء المجمعين العربيين بدمشق والقاهرة ، ولد سنة (١٢٩٣هـ ١٨٧٦م) في (نفطة) من بلاد تونس ، وبها حفظ القرآن الكريم ، ثم ارتحل به والده إلى حاضرة تونس لتلقي العلوم بجامع الزيتونة ، ثم دَرَّسَ فيه ، وولي قضاء (بنزرت) واستعفى ، وعاد إلى التدريس بالزيتونة ، وزار الجزائر ثلاث مرات ورحل إلى دمشق ، ومنها إلى الآستانة ، ثم عاد إلى تونس ، وانتقل إلى المشرق ، فاستقر في دمشق مدرسًا في المدرسة السلطانية قبل الحرب العالمية الأولى وانتدبته الخلافة العثمانية خلال تلك الحرب للسفر إلى (برلين) ، ثم عاد إلى دمشق ، ولما احتل الفرنسيون سورية ، انتقل إلى القاهرة سنة (١٩٢٢م) وعمل مصححًا في دار الكتب خمس سنوات ، وتقدم لامتحان (العالمية) الأزهرية ، فنال شهادتها ، ودَرَّسَ في الأزهر ، وأنشأ جمعية الهداية الإسلامية ، وتولى رئاستها ، وتحرير مجلتها ، وترأس تحرير مجلة (نور الإسلام) الأزهرية ومجلة (لواء الإسلام) ثم كان من هيئة كبار العلماء ، وعُيِّنَ شيخًا للأزهر سنة (١٣٧١هـ) واستقال سنة (١٣٧٣هـ) ، وتوفي بالقاهرة سنة (١٣٧٧هـ ١٩٥٨م) ودفن بوصية منه في تربة صديقه (أحمد تيمور باشا) وكان هادئ الطبع ، وقورًا ، خص قسمًا كبيرًا من وقته لمقاومة الاستعمار . وله تآليف منها : حياة اللغة العربية ، والدعوة إلى الإصلاح ، ومدارك الشريعة الإسلامية ، والحرية في الإسلام ، ونقض كتاب الإسلام وأصول الحكم ، بلاغة القرآن ، ونقض كتاب في الشعر الجاهلي ، وديوان شعره . ينظر: الأعلام ٦/١١٣-١١٤.

[٣] مجلة الهداية : ٦٤ : ٩٦

[٤] مجلة الهداية : ٦٤ .

ويذكر الشيخ أنه قد اجتمع له من الشواهد ما يجعله يعتمد في نقد هذا التلخيص على أنه مكتوبٌ بإملاء من الدكتور طه حسين ، الذي تَصَنَّعَ في إسناد تلخيص المحاضرة إلى غيره ، ولم يلبث أن أدركته الغفلة عما تَصَنَّعَ له من إسناد التلخيص إلى كاتب آخر ، ويوضح الشيخ أنه لم يُعْنَ ببيان أن مُلَخِّصَ المحاضرة هو صاحب المحاضرة إلا ليرفع عن قلمه الحرج ، إذا قال عند حكاية التلخيص : قال المُحَاضِر ، أو صاحب المحاضرة . قال الشيخ : (وقد اعتمدنا في هذا النقد على أن التلخيص مكتوبٌ بإملاء من صاحب المحاضرة ، وأخذنا في هذا بأمارات ، منها : أنه قد يُعَبِّرُ بضمير المتكلم في مقام لو كان المُلَخِّصُ غَيْرَهُ لَعَبَّرَ بضمير الغائب ، اقرأ قوله : " وقد تَقَصَّى صاحب البحث هذه الآيات التي لم تَتِمَّ فيها المطابقة ، فرأى أن ضمير الصلة مفردٌ[1] في القرآن دائمًا إلا مرتين ، وهما : قوله تعالى : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[2] وقوله : " ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلاً دُونَ ذَلِكَ﴾[3] فأما ما عدا الصلة فلم تتحقق فيه المطابقة ، نحو مائة مرة ، غير أنا نجد أحيانًا الضمير – كما رأينا – إلخ " .[4]

فلا يستقيم لِمُلَخِّص غير صاحب المحاضرة أن يُعَبِّرَ بالاسم الظاهر ، فيقول : " وقد تقصى صاحب البحث " ، ويُعَبِّر بضمير الغيبة في قوله : " فرأى " ثم يعبر بعد هذا بضمير المتكلم ، فيقول : " غير أنَّا نجد أحيانًا الضمير ، كما رأينا " ! .

ولا تأويل لهذا سوى أن الذي أملى التلخيص هو صاحب المحاضرة نفسه ولكنه تَصَنَّعَ في إسناده إلى غيره ولم يلبث أن أدركته الغفلة عما تَصَنَّعَ له من إسناد التلخيص إلى كاتب آخر ، فوردت عليه ضمائر المتكلم منساقة بنفسها ، فلم يكن منه إلا أن نطق بها .

ويضاف إلى هذا أنه يسمي نفسه في التلخيص الباحث ، أو صاحب المحاضرة ، شأن المتواضع ، ولو كان الملخص غيره لعلم أن المُحَاضِر لا يرضى منه إلا بلقب الدكتور ، أو الأستاذ .

---

[1] في الأصل :مفردًا ، والصواب ما أثبته ؛ لأنه خبر (أن) وهو الموافق لما في الرابطة الشرقية ٧٠ .

[2] من الآية (٤٢) من سورة (يونس).

[3] من الآية (٨٢) من سورة (الأنبياء).

[4] مجلة الرابطة الشرقية : ٧٠ .

ولم نُعْنَ ببيان أن مُلَخِّصَ المحاضرة هو صاحب المحاضرة إلا لنرفع عن قلمنا الحرج ، إذا قلنا عند حكاية جملة أو جمل من هذا التلخيص : قال المُحَاضِر ، أو صاحب المحاضرة).[١]

والذي يؤيد كلام الشيخ في أن التلخيص مكتوبٌ بإملاء صاحب المحاضرة ما رُوِيَ من أن الدكتور طه حسين أَبَى نَشْرَ هذه المحاضرة باللغة العربية[٢] ؛ ذلك أنه خشي أن يحدث له ما حدث عندما نشر كتابه " في الشعر الجاهلي " من إثارة مشاعر العلماء ، ورجال القضاء وعامة المسلمين عليه .

---

[١] مجلة الهداية : ٦٤ - ٦٥ .

[٢] ينظر : طه حسين : حياته وفكره في ميزان الإسلام للأستاذ أنور الجندي : ١٣٤.

المبحث الأول : القاعدة النحوية في ضمير الغائب

الضمير– في اصطلاح النحويين– : ما وُضِعَ لِمُتَكَلِّم ، نحو : أنا ، أو لِمُخَاطَب ، نحو : أنت، أو لغَائِب ، نحو : هُوَ .[١]

وهذه الضمائر لا تخلو من إبهام وغموض ، ولا بد لها من شيء يزيل إبهامها ويفسر غموضها : فأما المتكلم والمخاطب فيفسرهما وجودُ صاحبهما وقت الكلام فهو حاضرٌ يتكلم بنفسه أو حاضرٌ يكلمه غيرُه مباشرة . وأما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف ؛ لأنه غير حاضر ، ولا مشاهد ، فلا بد لهذا الضمير من شيء يفسره ، يسمى مرجع الضمير .[٢]

وقد نسب المُحَاضِرُ إلى النحويين أنهم قالوا : يجب في مفسِّر ضمير الغائب أن يكون متقدمًا على الضمير ، ومذكورًا قبله ، ثم يجيء بعده الضمير مطابقًا له فيما يحتاج للمطابقة ، كالتذكير والإفراد في نحو : لقيت زيدًا فأكرمته ، فتذكر الضمير في : أكرمته ؛ لأنه سبقه ما يعود عليه ، ولا تقول : لقيته ، هكذا ابتداء ؛ لأن ذلك ضربٌ من التعمية والإلباس يناقض القصد من اللغة والبيان . قال المُحَاضِر : (القاعدة النحوية : أن ضمير الغائب يجب أن يعود إلى مذكور يتقدمه لفظًا ورتبةً[٣] ، وأن يطابق هذا المذكور في التذكير والتأنيث ، وفي الإفراد والتثنية والجمع .

هذه القاعدة شاملةٌ ، لا يقبل النحويون فيها استثناءً ، فإن عرض ما يُوهِمُ تأخر المرجع عن الضمير تأولوا ، وتكلفوا لإثبات أن هذا التأخر اللفظي لا يستلزم تأخر الرتبة ، وهم على كل حال لا يقبلون استثناءً في قاعدة المطابقة بين الضمير ومرجعه).[٤]

---

[١] ينظر : شرح ابن الناظم ٣٤ ، وتوضيح المقاصد ٣٥٨/١ ، وشرح الأشموني ١٠٨/١ .

[٢] ينظر : الكتاب ١٧٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٥٣/١ ، والارتشاف ٩٤١/٢، وشرح الألفية للأشموني ١٠٨/١ .

[٣] التقدم اللفظي : أن يكون المرجع مذكورًا نصًا قبل الضمير ، نحو : جاءني رجلٌ فأكرمته ، والتقدم في الرتبة : أن يكون ترتيب المرجع في تكوين الجملة متقدما على الضمير ، وسابقا عليه بحسب الأصول ، والقواعد العربية ، فرتبة الفاعل متقدمة على المفعول ، ورتبة المبتدأ سابقة على الخبر، وهكذا . ينظر : حاشية الصبان ١٠٨/١ ، والنحو الوافي : ١٥٧/١ .

[٤] مجلة الرابطة الشرقية : ٦٨ .

ذكر المُحَاضِر تلك القاعدة ، وادَّعَى أنها من قواعد النحويين ، وقد انتقد الشيخ هذه الدعوى من أربعة أوجه :

الوجه الأول :

أن هذه القاعدة من وضع المُحَاضِر ؛ إذ لم يقل أحدٌ من النحويين بوجوب تقديم مُفَسِّر ضمير الغائب . قال الشيخ : (وضع المُحَاضِر تلك القاعدة الهازلة ، وعزاها إلى النحويين).[١]

وقال : (لم يوجد في القواعد النحوية منذ نشأت إلى يوم انعقاد مؤتمر المستشرقين قاعدة تقول : إن ضمير الغائب يجب أن يعود إلى مذكور يتقدمه لفظًا ورتبةً ، وإنما قال النحاة – كما قال ابن مالك في التسهيل – : " الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب "[٢] ويعللون هذا الأصل بأن ضمير المتكلم والمخاطب تفسرهما المشاهدة ، وضمير الغائب عارٍ عن هذا الوجه من التفسير ، فكان الأصل تقديم مُعَادِه ؛ ليعلم المراد بالضمير قبل ذكره ، وأجمعوا بعد هذا على أن العمل على هذا الأصل غير واجب ، وسوغوا أن يكون الضمير عائدًا إلى متأخر في اللفظ ، متى كانت مرتبته في نظم الكلام متقدمة ، فلم يقع بينهم اختلاف في صحة المثل السائر : فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ[٣] ، وما يضاهيه في احتوائه ضميرًا يعود على متأخر في اللفظ ، متقدم في الرتبة ، كما قال تعالى : ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾[٤] وقال أرطاة بن سهية[٥] :

---

[١] مجلة الهداية : ٧٣ .

[٢] التسهيل لابن مالك : ٢٧ .

[٣] هذا مَثَلٌ مما زعمت العرب على ألسن البهائم ، قالوا : إن الأرنب التقطت ثمرة ، فاختلسها الثعلب فأكلها ، فانطلقا يختصمان إلى الضب ، فقالت الأرنب : يا أبا الحسل فقال : سميعًا دعوت . قالت : أتيناك لنختصم إليك . قال : عادلاً حكمتما . قالت : فاخرج إلينا . قال : في بيته يؤتى الحكم . قالت : إني وجدت ثمرة قال : حلوة فكليها . قالت : فاختلسها الثعلب قال : لنفسه بغى الخير . قالت : فلطمته . قال : بحقك أخذت . قالت : فلطمني . قال : حُرٌّ انتصر . قالت : فاقض بيننا . قال : قد قضيت . فذهبت أقواله كلها أمثالاً . ينظر : مجمع الأمثال للميداني ٧٢/٢ ، والمستقصي في أمثال العرب للزمخشري ٦١/٢ .

[٤] الآية (٦٧) من سورة طه ، وفي الأصل (من) بدل (في) والصواب ما أثبته .

[٥] هو : أرطاة بن زفر بن عبد الله بن مالك المري ، وقد نسب إلى أمه سهية بنت زامل ، وكان أرطاة امرأ صدق ، شريفًا في قومه ، جوادًا ، وهو شاعرٌ فصيحٌ من شعراء الإسلام في دولة بني أمية ، لم يسبقها ، ولم يتأخر عنها . ينظر : الأغاني ٣٢/١٣ ، ٣٣ .

تَمَنَّتْ وَتِلْكَ مِن سَفَاهَةِ رَأْيِهَا لأَهْجُوهَا لَمَّا هَجَتْنِي مَحَارِبُ[١]

فـ" الحكم " في المثل ، و"موسى" في الآية ، و" محارب " في البيت قد وردت مفسرة لضمائر ذُكِرَتْ قبلها ، ولم يجد النحاة فيها أو في أمثالها ما يخالف قاعدة مطردة حتى يحتاجوا إلى تكلف وتأويل بل النحاة أنفسهم قرروا قاعدة صحة عود الضمير على ما كان متأخرًا في اللفظ ، وأصلُ رتبته في نظم الكلام التقديم ، وشواهد هذه القاعدة في القرآن وكلام العرب بالغة من الكثرة ما يمنع أن يحوم حولها خلاف).[٢]

والحق : ما ذكره الشيخ من أن النحويين براءٌ من هذا اللغو الذي رماه المُحَاضِر عليهم[٣] ، وحاصل ما ذكروه في ذلك أن ضمير الغائب ينقسم إلى أضرب : منها ما أجمعوا على جوازه ، وهو ثلاثة[٤] :

١- أن يتقدم عليه مُفَسِّره لفظًا ورتبة ، وذلك هو الأصل فيه ، نحو : ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ .[٥] قال ابن الشجري : (إن ضمير الغيبة ينقسم إلى أربعة أضرب : أحدها – وهو الأصل – : أن يعود إلى شيء قد تقدم ذكره ، كقولك : زيدٌ لقيته ، وهند خرجت ، وأخواك أكرمتهما ، والقوم انطلقوا ، وضَرَبَ زيدٌ غلامَه ، ومثله في التنزيل : ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾[٦]).[٧] وقال أبوحيان : (وضمير الغائب يحتاج إلى مفسِّر ، والأصل في مفسره أن يكون متقدمًا عليه).[٨]

وإنما كان الأصل في ضمير الغيبة أن يعود إلى شيء قد تقدمه لما سلف من أنه إذا قيل : لقيته – هكذا ابتداءً – كان فيه ضربٌ من التعمية والإلباس يناقض القصد من اللغة والبيان .

---

[١] البيت من الطويل ، وهو لـ (أرطاة بن سهية المري) في : ديوان الحماسة ١٧٧/٢ .

[٢] مجلة الهداية : ٦٩ – ٧٠ .

[٣] ينظر: الكتاب ٢٢٤/١، ومعاني القرآن للفراء ١٠٤/١ ، ١٠٥ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، والأصول لابن السراج : ٢٣٨/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٨٩/١ ، ١١٥/٣ ، وشرح المفصل ١٣١/٧، والارتشاف ٩٤١/٢ ، والمساعد ١١٠/١ ، والهمع ٢٦٣/١ .

[٤] ينظر : أمالي ابن الشجري ٨٩/١ ، ١١٥/٣ــ ١١٦ ، والارتشاف ٩٤٣/٢ .

[٥] ينظر: أمالي ابن الشجري ٨٩/١ ، ١١٥/٣، وشرح المفصل ١٣١/٧، والارتشاف ٩٤١/٢.

[٦] من الآية (١٢١) من سورة طه .

[٧] أمالي ابن الشجري ١١٥/٣ .

[٨] الارتشاف ٩٤١/٢ .

٢- أن يتقدم عليه مُفَسِّره رتبةً دون لفظ ، نحو قولك : ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ .[١] وقول العرب : فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ . قال ابن السراج : (لأن التقدير : يؤتى الحكم في بيته ، فالذي قام مقام الفاعل ظاهرٌ ، وهو الحكم ، ولم تُقَدِّمْ ضميرًا على ظاهر مرتبته أن يكون قبل الظاهر).[٢] ومن هذا الضرب قول زهير :

إِن تَلْقَ يَوْمًا عَلَى عِلاَّتِهِ هَرِمًا تَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا[٣]

قال الأنباري : (فالهاء في علاته تعود إلى هرم ؛ لأنه في تقدير التقديم ؛ لأن التقدير : من يلق يومًا هرمًا على علاته ، فلما كان هرمًا في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير ، وجب أن يكون جائزًا ، ومن كلامهم : فِي أَكْفَانِهِ لُفَّ الْمَيِّتُ ، ومن أمثالهم : فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ .... وهذا كثير في كلامهم).[٤] وقال ابن الشجري : (ومثله في التنزيل : ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾[٥] ، ﴿وَلاَ يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾[٦]).[٧]

٣- أن يتقدم عليه مُفَسِّره لفظًا دون رتبة ، نحو : ضَرَبَ زيدًا غُلاَمُهُ . قال أبو حيان : (قسموا ضمير الغائب إلى ما يتقدم عليه مفسره لفظًا ورتبة ، نحو : ضَرَبَ زيدٌ غُلاَمَهُ ، أو لفظًا دون رتبة ، نحو : ضَرَبَ زيدًا غُلاَمُهُ).[٨]

والذي جرى فيه الخلاف إنما هو الإتيان بالضمير مفسرًا باسم يتأخر عنه لفظًا ورتبةً ، نحو : زَانَ عِلْمُهُ محمدًا ، فذهب الجمهور إلى فساد مثل هذا التركيب ؛ لأن فيه عودَ الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً[٩] وذلك لا يجوز إلا في مواضع مخصوصة[١] ليس هذا منها .

---

[١] ينظر : المقتضب ١٠٢/٤، وأمالي ابن الشجري ١١٥/٣، والارتشاف ٩٤٣/٢ .

[٢] الأصول ٢٣٨/٢ ، ٢٣٩ .

[٣] البيت من (البسيط) وهو لـ (زهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان) في ديوانه : ٧٧ ، وأمالي ابن الشجري ٨٩/١ والإنصاف ٢٥١/١. وبلا نسبة في المقتضب ١٠٣/٤.

[٤] الإنصاف ١٥١/١-١٥٢.

[٥] الآية (٦٧) من سورة طه ، وفي الأصل (من) بدل (في) والصواب ما أثبته .

[٦] من الآية : ٧٨ من سورة القصص .

[٧] أمالي ابن الشجري ٨٩/١ .

[٨] الارتشاف ٩٤٣/٢ .

[٩] ينظر مذهب الجمهور في : المقتصد : ٣٣٢/١ ، وشرح المفصل : ٧٦/١ .

وذهب الأخفش[٢] ، وابن جني[٣] من البصريين ، والطُّوَال[٤] من الكوفيين ، وابن مالك[٥] ، والرضي[٦] من المتأخرين : إلى صحته ومن شواهدهم على هذا قول الشاعر :

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا[٧]

وقول الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا الْمَجْدِ[٨]

فالحقيقة أن النحاة لا يوجبون عود الضمير على متقدم في اللفظ والرتبة ، بل يجيزون عوده على متأخر في اللفظ ، وهو متقدم في الرتبة ، كما يجيزون عوده على متقدمه في اللفظ ، ورتبته التأخير نحو قوله تعالى : ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾[٩].

---

[١] سيأتي الكلام على هذه المواضع – إن شاء الله تعالى – في الوجه الثاني من النقد .

[٢] ينظر مذهب الأخفش هذا في : شرح الكافية الشافية : ٥٨٥/٢ والارتشاف : ٩٤٣/٢ .

[٣] الخصائص : ٢٩٣/١ : ٢٩٧ .

[٤] الطُّوَال ، بضم الطاء وتخفيف الواو : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله : أخذ عن الكسائي وحَدَّثَ عن الأصمعي وتوفي سنة (٣٤٣هـ). ينظر: الفهرست ١٠١، وبغية الوعاة ٥٠/١ .
وينظر مذهب الطوال هذا في : توضيح المقاصد : ٢٠/٢ ، والمساعد : ١١٣/١ .

[٥] شرح التسهيل : ١٥٧/١ .

[٦] شرح الكافية : ٧٢/١ .

[٧] البيت من (الطويل) وهو للصحابي الجليل (حسان بن ثابت يرثي به مطعم بن عدي) في : ديوانه : ٢٣٩، وشرح التسهيل : ١٥٦/١. وبلا نسبة في : الأشموني : ٥٨/٢ .
والشاهد في قوله : (مَجْدُه) حيث عاد الضمير منه ، وهو فاعل مقدَّم على (مُطْعِمَا) وهو مفعول مؤخر . ينظر : شرح الشواهد للعيني : ٥٨/٢ .

[٨] البيت من (الطويل) وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل : ١٦١/١ ، والمساعد : ١١٢/١ ، والهمع : ٢٢٢/١ ، وشرح أبيات المغني : ٧٥/٧ ، والدرر اللوامع : ٢١٨/١ .
والشاهد : في قوله (حِلْمُهُ ، وَنَدَاهُ) فإن الضمير فيهما عائدٌ على متأخر لفظًا ورتبة ، وهو المفعول الذي هو : (ذَا). ينظر : العيني : ٥٩/٢ .

[٩] من الآية (١٢٤) من سورة (البقرة).

فمن الخطأ المكشوف قول المُحَاضِر : " القاعدة النحوية : أن ضمير الغائب يجب أن يعود إلى مذكور يتقدمه لفظًا ورتبةً "[١].

الوجه الثاني من النقد :

أن قول المُحَاضِر : (هذه القاعدة شاملةٌ ، لا يقبل النحويون فيها استثناءً[٢] حكمٌ لا يطابق الواقع ، فقد عرفت أن المُحَاضِر حَرَّفَ القاعدة النحوية ، ولم يأت بها على وجهها الصحيح ، وما كان منهم إلا أن قالوا : يمتنع عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة .[٣]

والفرق واضحٌ بين هذه العبارة وبين أن يقال : يوجبون عود الضمير على مذكور يتقدمه لفظًا ورتبة .

ثم إن قاعدتهم الصحيحة – وهي أوسع نطاقًا من القاعدة المصنوعة في مؤتمر المستشرقين – يقبلون فيها الاستثناء ، وقد استثنوا بالفعل أبوابًا من الكلام نطق فيها العرب بضمائر ترجع إلى متأخر عنها لفظًا ورتبة ، ولكثرة ما ورد من شواهدها أدخلها النحاة في مقاييس اللغة ، ولم يمنعوا أحدًا من أن يصوغ الكلام على طرائقها وهذه الأبواب المستثناة يعرفها طلاب علوم العربية من قبل أن ينتقلوا إلى كتبها العالية ...).[٤]

والحق : ما أشار إليه الشيخ من أن قول المُحَاضِر : (هذه القاعدة شاملةٌ ، لا يقبل النحويون فيها استثناءً) فيه تشنيعٌ على النحاة ، وتزويرٌ لأقوالهم ، وافتراءٌ على قواعدهم ؛ فقد استثنى النحويون أبوابًا من القاعدة القائلة : يمتنع عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، هذه الأبواب مبسوطة في كتب النحو بشواهدها العربية وأمثلتها ، وإليها يشير ابن مالك في التسهيل بقوله : (ويتقدم غير منوي التأخير إن جر برُبَّ ، أو رفع بنِعْمَ أو شبهها ، أو بأول المتنازعين ، أو أبدل منه المفسر ، أو جعل خبره ، أو كان المسمى ضمير الشأن عند البصريين ، أو ضمير المجهول عند الكوفيين).[٥]

---

[١] مجلة الهداية : ٧٠ .

[٢] مجلة الرابطة الشرقية : ٦٨ .

[٣] ينظر : الكتاب ٢/١٧٥-١٧٦ ، والمقتضب ٤/١٠٢ ، وشرح القطر ١٨٥ .

[٤] مجلة الهداية ٧٠-٧١ .

[٥] التسهيل : ٢٧ .

وقد نظم بعضهم هذه المواضع في قوله :

وَعَوْدُ مُضْمَـرٍ عَلَى مَا بَعْـدَهُ لَفْظًا وَرُتْبَةً فَحَصِّلْ عَـدَّهُ

فِي مُضْمَرِ الشَّأْنِ وَرُبَّ وَالْبَدَلْ نِعْمَ وَبِئْسَ وَتَنَازُعِ الْعَمَلْ[١]

وحاصل ما استثناه النحويون من قاعدة المنع هذه ينحصر في سبعة أبواب[٢]:

١- باب ضمير الشأن ، نحو : هو أو هي زيدٌ قائم ، أي : الشأن والحديث أو القصة فإنه مفسر بالجملة بعده ، فإنها نفس الحديث والقصة ، ومنه ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[٣]، و﴿فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾[٤].

٢- مجرور " رُبَّ " نحو : رُبَّهُ رجلاً ، فإنه مُفَسَّرٌ بالتمييز قطعًا .

٣- الضمير المبدل منه ما بعده ، كقولك - في ابتداء الكلام - : ضربته زيدًا ، وقول بعضهم : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّءُوفِ الرَّحِيمِ .

٤- أن يكون الضمير مرفوعًا بـ " نِعْمَ ، أو بِئْسَ " ولا يُفَسَّر إلا بالتمييز ، نحو : نِعْمَ رجلاً زيدٌ ، وبِئْسَ رجلاً عمرٌو ، ويلحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم ، نحو : ﴿سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ﴾[٥] ، و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾[٦] ، وظَرُفَ رجلاً زيدٌ .

٥- الضمير في التنازع ، إذا أعملت الثاني ، واحتاج الأول إلى مرفوع ، نحو : قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ ، فإن الألف راجعة إلى الأخوين .

٦- أن يكون مخبرًا عنه بمفسره ، نحو : ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[١] أي : ما الحياة إلا حياتنا الدنيا .

---

[١] ينظر : حاشية ابن الحاج على شرح المكودي للألفية ٢١٦/١- ٢١٧ .

[٢] ينظر هذه الأبواب المستثناة في : الكتاب ١٧٥/٢-١٧٦ ، والمقتضب ٦٧/٣ ، والأصول ٤١٩/١ ، والخصائص ٣٩٦/١ ، والمفصل ١٧٣ ، وشرح التسهيل ١٥٨/١- ١٥٩ ، والارتشاف ٩٤٥/٢- ٥٤٦ ، وشرح شذور الذهب ١٧٦- ١٧٧، والأشموني ٦٠/٢ .

[٣] الآية (١) من سورة الإخلاص .

[٤] من الآية (٤٦) من سورة الحج .

[٥] من الآية (١٧٧) من سورة الأعراف .

[٦] من الآية (٥) من سورة الكهف .

٧- الضمير المتصل بالفاعل المقدم العائد على المفعول المؤخر ، وهو ضرورة على الأصح [٢] ، ومنه ما تقدم من قول حسان :

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

الوجه الثالث من النقد :

أن (ما زعمه المُحَاضِر من أنهم لا يقبلون استثناء في قاعدة المطابقة بين الضمير ومرجعه على كل حال ، لا يستقيم مع إجازتهم إعادة الضمير على متأخر لفظًا ورتبة في باب " رب "، وتصريحهم بأنه يلتزم في هذا الضمير الإفراد والتذكير ، وإن كان مفسره جمعًا ، أو مؤنثًا ، ومن شواهدهم على هذا قول الشاعر :

رُبَّهُ فِتْيَةٍ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا[٣]).[٤]

والشيخ فيما ذكره من أنه يلزم الضميرَ المجرور بـ " رُبَّ " الإفرادُ والتذكيرُ ، والتفسيرُ بتمييز بعده مطابق للمعنى ، نحو : رُبَّهُ رجلاً ، ورُبَّهُ امرأةً ، إنما مضى على المشهور من مذاهب النحويين في ذلك ، وهو مذهب البصريين ، وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظًا ، نحو : رُبَّهَا رجلاً ، ورُبَّهُمَا رجلين ، وهكذا .[٥] قال الهروي : (وهذا الضمير عند البصريين لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ؛ لأنه ضميرٌ مبهمٌ مجهولٌ يُعتمَدُ فيه على التفسير، فيغني عن تثنيته وجمعه ، تقول : رُبَّهُ رجلاً قد رأيت ، ورُبَّهُ رجلين ، ورُبَّهُ رجالاً ، ورُبَّهُ امرأةً ورُبَّهُ نساءً ، وقد أجاز الكوفيون التثنية والجمع والتأنيث).[٦]

---

[١] من الآية (٢٩) من سورة الأنعام ، ومن الآية (٣٧) من سورة (المؤمنون).

[٢] ينظر : شرح شذور الذهب ١٧٧ .

[٣] البيت من (الخفيف) وهو بلا نسبة في : الارتشاف ١٧٤٧/٤ ، وشرح الشواهد للعيني ٢٠٨/٢ ، والتصريح ٤/٢ ، والأشموني ٦٠/٢ ، ٢٠٨ .قال العيني في شرح الشواهد ٢٠٨/٢ (والشاهد في " رُبَّهُ رَجُلاً " حيث جاء الضمير فيه مفردًا والمميز جمعًا ؛ فإن (فتية) جمع فتى ، والمشهور أن الضمير يفرد دائمًا ، والمميز بحسب القصد ، وعند الكوفية هذا الضمير يرجع إلى مذكور تقديرًا ، فيثنى ويجمع ويؤنث على حسب مُيزه).

[٤] مجلة الرابطة الشرقية : ٦٨ .

[٥] ينظر : الارتشاف ١٧٤٧/٤ ، والتصريح ٤/٢ ، والأشموني ٢٠٨/٢ .

[٦] الأزهية ٢٦١ .

المبحث الثاني : ضمير الغائب في القرآن والقاعدة النحوية

زعم المُحَاضِر أن في القرآن ضمائر خارجة عن القاعدة النحوية . قال : (ولكن هذه القاعدة بجزئيها إن اطردت في الشعر والنثر فهي لا تطرد في القرآن الكريم ، ذلك أن في القرآن الكريم ضمائر لا تعود إلى مذكور يتقدمها لفظًا ورتبةً ، وفيه ضمائر يظهر أنها تعود إلى مذكور ، ولكنها لا تطابقه تذكيرًا وتأنيثًا ، أو إفرادًا وتثنية وجمعًا).[1]

وقد رَدَّ الشيخ هذا الزعم بأنه قد استبان فيما سلف أن المُحَاضِر قد أورد القاعدة بعبارة غير صادقة ، وأن القاعدة التي وضعها في مؤتمر المستشرقين ، وعزاها إلى علماء العربية لم يقلها أحدٌ منهم ، فلا ضرر في أن تطرد ، أو لا تطرد في القرآن الكريم .

أما القاعدة الصادقة ، وهي القائلة بامتناع عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، فهي – بعد رعاية ما استثني منها – مطردةٌ في القرآن الكريم " حُكْمًا مُسَمَّطًا "[2]

---

[1] مجلة الرابطة الشرقية : ٦٨ .

[2] ينظر : مجلة الهداية ٧١ – ٧٢ . وقوله : (حكمًا مسمطًا) مثلٌ . جاء في مجمع الأمثال للميداني : ٢١٢/١ (حُكْمُكَ مُسَمَّطٌ ، أي : مُرْسَلٌ جائزٌ ، لا يُعَقَّب ، ويروى : خُذْ حُكْمَكَ مُسَمَّطًا ، أي : مُجَوَّزًا نافذًا ، والمُسَمَّط : المرسل الذي لا يُرَد).

الضمائر التي زعم المحاضر أنها خارجة عن القاعدة النحوية
(النوع الأول والثاني والثالث)

تحدث المُحَاضِر عن الضمائر التي يزعم أنها خارجة عن القاعدة النحوية ، وحصرها في تسعة أنواع فقال : (الأول : الضمائر التي يراد بها الذين تعودوا حوار النبي صلى الله عليه وسلم ، ومجادلته واستفتاءه في مكة والمدينة من المسلمين وغير المسلمين . الثاني : الضمائر التي يراد بها القرآن . الثالث : الضمائر التي يراد بها النبي نفسه .

ويمكن التمثيل لهذه الأنواع الثلاثة بقوله تعالى في سورة هود : ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[١] فالواو راجعة إلى المشركين من أهل مكة وهم لم يُذْكَرُوا ، وفاعل افترى راجعٌ إلى النبي ، وهو لم يُذْكَر ، ومفعوله راجعٌ إلى القرآن ، وهو لم يُذْكَر .

ومن النوع الأول كل الآيات والجمل التي تبتدئ بقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾[٢] ومن النوع الثاني قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[٣] ومن النوع الثالث قوله تعالى : ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾[٤]).[٥]

وقد تعقب الشيخ هذا الزعم ، وانتقده من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول :

---

[١] من الآية (٣٨) من سورة (يونس) ، ومن الآيتين (١٣) و(٣٥) من سورة (هود) ، ومن الآية (٣) من سورة (السجدة) ، ومن الآية (٨) من سورة (الأحقاف).

[٢] من الآيات (١٨٩، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٩) من سورة البقرة ، ومن الآية (٤) من سورة المائدة ومن الآية (١٨٧) من سورة الأعراف ، ومن الآية (١) من سورة الأنفال ، ومن الآية (٤٢) من سورة النازعات .

[٣] من الآية (١) من سورة القدر .

[٤] من الآية (١) من سورة عبس .

[٥] مجلة الرابطة الشرقية ٦٩ .

أن هذه الآيات التي يزعم المُحَاضِر أنها وردت على خلاف القاعدة النحوية ليست مخالفة للقاعدة الصحيحة ، وإنما هي مخالفةٌ للقاعدة الهازلة التي وضعها المُحَاضِر في مؤتمر المستشرقين . قال الشيخ : (وضع المُحَاضِر تلك القاعدة الهازلة ، وعزاها إلى النحويين ثم بنى عليها دعوى أن ضمائر الغيبة في القرآن ترد على خلاف القاعدة النحوية ، وأخذ يسوق على هذه الدعوى من الآيات ما يُخَيِّلُ به إلى السامع أنها خارجةٌ عن قانون علماء العربية .

وإذا كنا على علم من الفرق بين وجوب عود الضمير على مذكور تقدم لفظًا ورتبة ، وهو القاعدة التي يعزوها المُحَاضِر إلى علماء النحو ، وبين قولنا : يمتنع عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً إلا ما استثني ، وهو القاعدة النحوية الصحيحة ، عرفنا أن هذه الآيات إنما هي خارجةٌ عن القاعدة المصنوعة في مؤتمر المستشرقين حيث لم تعد فيها الضمائر على مذكور تقدم لفظًا ورتبة ، وهي غير مخالفة للقاعدة الصحيحة ؛ إذ لم يجئ فيها ضميرٌ عائدٌ على متأخر لفظًا ورتبة).[١]

الوجه الثاني :

أن الضمائر في هذه الآيات راجعةٌ إلى ما استُغْنِيَ عن ذكره بما يدل عليه من القرائن والأحوال ، وهذا أمر أقره علماء اللغة والبيان . قال الشيخ : (وقصارى ما يقال فيها : أنها راجعةٌ إلى ما استُغْنِيَ عن ذكره بما يدل عليه من قرائن في نفس اللفظ ، أو أحوال أخرى تحف بمقام الخطاب ، وهذا الوجه من استعمال ضمائر الغيبة قد قرره النحاة والبيانيون ، ولم يَرَوْه منافيًا لقاعدة من قواعدهم في حال).[٢]

ولم يَفُتِ الشيخ أن يورد بعضًا من أقوال النحويين والبيانيين ؛ ليكون ذلك شاهد صدق على قوله . قال الشيخ : (فهذا ابن مالك يقول في كتاب التسهيل : " الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب ، ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل ، وهو إما مُصَرَّحٌ به بلفظه ، أو مستغنىً عنه بحضور مدلوله حسًّا أو علمًا ، أو بذكر ما هو له جزءٌ أو كلٌّ ، أو نظيرٌ ، أو مصاحبٌ بوجه ما "[٣] .

---

[١] مجلة الهداية : ٧٣ .

[٢] المرجع السابق : الصفحة نفسها .

[٣] التسهيل لابن مالك : ٢٧ .

وهذا ابن الحاجب يقول في الكافية : " والمضمر ما وُضِعَ لمتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب تقدم ذكره لفظًا أو معنىً أو حكمًا ".[١]

وهذا السكاكيُّ يقول في كتاب المفتاح عند البحث عن الداعي إلى أن يكون المسند إليه ضمير غيبة : " أو كان المسند إليه في ذهن السامع "[٢] ... وقال سعد الدين التفتازاني – في الشرح المطول – : وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر ؛ لاشتهاره ووضوح أمره ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾[٣] أي : القرآن ، أو لأنه بلغ من عظم شأنه إلى أن صار متعقل الأذهان ، نحو : هو الحي الباقي ، أو لادعاء أن الذهن لا يلتفت إلى غيره ...[٤].[٥]

وما ذكره الشيخ من كلام ابن مالك وابن الحاجب قد قاله من قبلُ كثيرٌ من النحويين كسيبويه[٦] ، والفراء[٧] ، والمبرد[٨] ، وابن السراج[٩] ، والفارسي[١٠] وابن خالويه[١١] ، وابن الشجري[١٢].

قال ابن خالويه – في قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ القَدْرِ﴾[١٣] – : (فإن سأل سائلٌ : لِمَكْنِي لا يكون إلا بعد ظاهر ، وهذه أول سورةٍ ، فَلِمَ كُنِّيَ عن شيء لم يتقدم ذكره ؟ فالجواب في

---

[١] ينظر : شرح الكافية للرضي ٣/٢ .

[٢] مفتاح العلوم للسكاكي : ٧٨ ، والعبارة فيه : (أو كان المسند إليه في ذهن السامع ؛ لكونه مذكورًا ، أو في حكم المذكور ؛ لقرائن الأحوال).

[٣] من الآية (١) من سورة القدر .

[٤] ينظر : المطول في شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين التفتازاني ١٢٨.

[٥] مجلة الهداية : ٧٣ – ٧٤ .

[٦] الكتاب ٢٢٤/١ .

[٧] معاني القرآن ١٠٤/١ – ١٠٥ .

[٨] المقتضب ١٣٦/٢ .

[٩] الأصول ٧٩/١ – ٨٠ .

[١٠] كتاب الشعر ٤٤٦/٢ ، ٥٠٦ .

[١١] ينظر : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ٢٤٢ .

[١٢] ينظر : أمالي ابن الشجري ٨٩/١ – ٩٠ ، ١١٤/٣– ١١٥، ١١٧ .

[١٣] من الآية (١) من سورة القدر .

ذلك أن العرب قد تُكَنِّي عن الشيء ، وإن لم يتقدم ذكره إذا كان المعنى مفهومًا ، كقولهم : ما عليها أعلمُ من فلان ، يعنون الأرض . قال الله تعالى : ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[١] يعني الشمس).[٢]

وقال ابن الشجري : (إن إضمار الغائب مستعمل في كلام العرب على أربعة أوجه ... والثالث : رجوع الضمير إلى معلوم قام قوةُ العلم به ، وارتفاعُ اللبس فيه بدليلٍ لفظي أو معنوي مقام تقدم الذكر له فأضمروه اختصارًا ، أو ثقةً بفهم السامع ، كقوله : ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ أضمر الشمس ؛ لدلالة ذكر العشي عليها من حيث كان ابتداء العشي بعد زوال الشمس ومثله : ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ أضمر القرآن ؛ لأن ذكر الإنزال دلَّ عليه ، ومثله : ﴿ فَلَوْلاَ إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ﴾[٣] ، ﴿كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[٤]. أضمر النفس ؛ لدلالة ذكر الحلقوم ، والتراقي عليها).[٥]

الوجه الثالث :

أن النحويين أنفسهم قد ساقوا كثيرًا من الشواهد للدلالة على صحة ما ذهبوا إليه من عود الضمير على ما حضر في ذهن السامع بقرائن الأحوال ، فبطل ما ذهب إليه المُحَاضِر من أن ذلك مخالفٌ لما قرره النحويون من منع ذلك .

قال الشيخ : (وقد ساق النحاة من الآيات ومنظوم العرب ومنثورهم شواهد على أن ضمير الغيبة يصح عوده على ما لم يتقدمه في اللفظ ، وإنما حضر في ذهن السامع بقرائن الأحوال : لفظيةً كانت أو معنوية ، ومن هذه الشواهد :

١- قول الشاعر :

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ أَمْرًا أُرِيدُ الخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي[٦]

---

[١] من الآية (٣٢) من سورة (ص).

[٢] إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ٢٤٢ .

[٣] من الآية (٨٣) من سورة الواقعة .

[٤] من الآية (٢٦) من سورة القيامة .

[٥] أمالي ابن الشجري ٨٩/١ - ٩٠ .

[٦] البيت من (الوافر) ، وبعده قوله : (أَأَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي).

فالشاعر لم يذكر إلا الخير ، وأتى بضمير المثنى راجعًا إليه ، وإلى الشر الذي يصاحبه في الخطور على الذهن غالبًا).[١]

ويشهد للشيخ قول الفراء : (يريد : أَيُّ الخير والشر يليني ؛ لأنه إذا أراد الخير ، فهو يتقي الشر)[٢] وقول ابن مالك : (وقد يُستَغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما يُصَاحِبُهُ ذِكْرًا ، أو استحضارًا ، كَذِكْر الخير وحده متلوًا بضمير اثنين مقصود بهما المذكور وضده ، كقول الشاعر :

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ أَمْرًا أُرِيدُ الخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي).[٣]

٢- قال الشيخ : (ومنها قول الشاعر :

وَكُلُّ أُنَاسٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهْوَ سَارِبُ[٤]

فمرجع الضمير في قوله : " قيده " لم يتقدم في اللفظ ، وإنما عُلِمَ من سياق الجملة قبله ، والمراد : قيد فحلنا).[٥]

قال ابن عصفور : (أراد : ونحن خلعنا فحلنا فهو سارب ، فعاد الضمير على الفحل المتقدم الذكر ، والمراد إنما هو غيره).[٦]

٣- قال الشيخ : (ومنها قول الشاعر :

فَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَ مَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

وهما للمثقب العبدي في : ديوانه ٢١٢ – ٢١٣ ، والمفضليات ٢٩٢. وبلا نسبة في : معاني القرآن للفراء ٧/٢ ، ١١٢، وشرح التسهيل ١٥٥/١ .

[١] مجلة الهداية : ٧٤ .

[٢] معاني القرآن : ١١٢/٢.

[٣] شرح التسهيل : ١٥٥/١ .

[٤] البيت من (الطويل) وهو (للأخنس بن شهاب بن شريق التغلبي الجاهلي) في : المفضليات ٢٠٨ وديوان الحماسة ٣٠٣/١ . وبلا نسبة في :شرح المفصل ٥٨/٨ ، وشرح الجمل ٩٣/٢ .

والمعنى : أن غيرنا يقيد فحل إبله ؛ خوفًا عليه من الغارة ونحن لا يستطيع أحد أن يغير علينا ، فنطلق فحلنا يرعى حيث يشاء .

[٥] مجلة الهداية : ٧٤ .

[٦] شرح جمل الزجاجي ٩٣/٢ - ٩٤ .

فَكَالرَّجُلِ الحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرُ المَنَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ .[١]

فالضمير في قوله " فوقهن " يعود إلى الإبل المنبه عليها لفظ الحادي ، فإن الحادي يستدعي إبلاً محدوة ، فأغنى ذلك عن ذكرها).[٢]

قال ابن مالك : (فالحادي يستلزم إبلاً مَحْدُوَّةً ، فأغنى ذلك عن ذكرهن ، وأعاد ضمير فوقهن عليهن).[٣]

٤- قال الشيخ : (ومنها قول أبي كبير الهذلي :

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلاَمِ بِمِغْشَمٍ جَلْدٍ مِنَ الفِتْيَانِ غَيْرِ مُثَقَّلِ

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[٤]

فالضمير في قوله : " حملن " عائدٌ إلى النساء ، ولم يَجْرِ لهن ذكرٌ ، ولكن المراد مفهومٌ من لفظ حمل ، وما وقع فيه من سياق الكلام).[٥]

---

[١] البيتان من (الطويل) وهو بلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ٨٠١/٢ ، وشرح العمدة : ٦٩٧/٢ ، والعيني : ٢٨٤/٢ ، والأشموني : ٢٨٤/٢.

اللغة : (التأبين) : مصدر : أَبَّنَ الرجل ، إذا بكاه وأثنى عليه بعد موته . و(شوارع) جمع شارعة : ممتدة . ينظر : لسان العرب (أبن) : ٤٠٤/٨ ، وحاشية الصبان : ٢٨٤/٢ .

وفي قوله (والتأبين عروة) عمل المصدر المحلى بأل عمل فعله ؛ لأن أل عاقبت فيه الضمير ، أي : وتأبينك عروة ، وهو مذهب ابن الطراوة وابن طلحة ، واختاره أبوحيان . ينظر : الارتشاف ٢٢٦١/٥ ، والمساعد ٢٣٥/٢ .

[٢] مجلة الهداية : ٧٤ .

[٣] شرح التسهيل ١٥٥/١ .

[٤] البيتان من (الكامل) ، وهما (لأبي كبير الهذلي) في : الكتاب ١٠٩/١ ، وديوان الحماسة ١٩/١، وديوان الهذليين ٩٢/٢ . وبلا نسبة في الخصائص ٧٩/١ وشرح الجمل ١٥٠/٣ .

وفي البيت الثاني شاهدان آخران : أحدهما : صرف صيغة منتهى الجموع (عواقد) للضرورة ، والآخر : إعمالها في (حبك النطاق). ينظر: الكتاب ١٠٩/١، والإنصاف ٤٨٩/٢- ٤٩٠ .

اللغة : المغشم من الرجال : الذي لا يثنيه شئ عما يريد ويهوى . والمثقل : الثقيل على النفوس . والمهبل : الكثير اللحم . حبك النطاق : مشدُّه ، واحدها : حباك ، والنطاق : إزار تشده المرأة في وسطها .ينظر : اللسان (هبل ، غشم) : ٦٨٨/١١ ، ٤٣٨/١٢ .

[٥] مجلة الهداية : ٧٤ – ٧٥ .

٥- قال الشيخ : (ومنها قول لبيد :

حَتَّـى إِذَا أَلْقَتْ يَـدًا فِي كَافِـرٍ وَأَجَـنَّ عَوْرَاتِ الثُّغُورِ ظَلاَمُـهَا[١]

فإنه أراد : حتى إذا ألقت الشمس يدًا في الليل إذا غربـت ، ولم يَجْـرِ للـشمس ذكـرٌ في شعره).[٢] قال ابن السكيت وابن قتيبة : (يعني الشمس بدأت في المغيب).[٣]

٦- قال الشيخ : (ومنها قول العباس بن عبد المطلب :

مِن قَبْلِهَا طِبْتَ فِي الظِّلاَلِ وَفِي مُسْتَوْدَعٍ حَيْثُ يُخْصَفُ الوَرَقُ[٤]

فإنه يريد : من قبل الأرض ، أي : قبل وجودك فيها ، ولم يجر ذكرٌ للأرض في كلامه).[٥] قال ابن الشجري : (قوله " من قبلها " أي : من قبل الخليقة ، كَنَّى عن غير مذكور ، والعرب تفعل ذلك توسعًا ، وثقة بفهم السامع).[٦]

شواهد لم يذكرها الشيخ :

اقتصر الشيخ على ما تقدم من الشواهد ، وفيها الغنية والدليل إلا أن ثمة شواهد قد اشتهرت بين النحويين ، يحسن إيرادها في مقام الإثبات ، ومن هذه الشواهد :

---

[١] البيت من (الكامل) ، وهو (للبيد بن ربيعة) في : ديوانه ٢٣١ ، والمحتسب لابن جني ٢٣٣/٢ وإصلاح المنطق لابن السكيت ١٢٧، ٣٣٩ ، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١٤٤ .

اللغة : (الكافر) : الليل . (الثغر) : موضع المخافة ، والجمع الثغور ، وعورته أشده مخافة . ينظر : شرح المعلقات السبع للزوزني ١٥٤ .

[٢] مجلة الهداية : ٧٥ .

[٣] ينظر : إصلاح المنطق ١٢٧ ، ٣٣٩ ، وتأويل مشكل القرآن ١٤٤ .

[٤] البيت من (المنسرح) ، وهو (للعباس بن عبد المطلب في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم) في : أمالي ابن الشجري ١١٤/٣، والنهاية لابن الأثير ٣٨/٢ ، واللسان (خصف ، وظلل) ٧٢/٩ ، ٤١٦/١١ ، ومعجم شواهد العربية ٢٤٨/١/١ .

اللغة : (طبت في الظلال) أي : في ظلال الجنة . (مستودع) أي : في صلب آدم قبل أن يهبط إلى الأرض . (حيث يخصف الورق) أي : حيث خصف آدم وحواء الورق حين بدت لهما سوآتهما . ينظر : أمالي ابن الشجري ١١٩/٣، والنهاية : ٣٨/٢ ، ١٦٠/٣.

[٥] مجلة الهداية : ٧٥ .

[٦] أمالي ابن الشجري ١١٥/٣ .

١- قول الشاعر :

لَعَمْرُكَ مَا يُغْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الفَتَى إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ[١]

قال ابن قتيبة : (يعني النفس).[٢] وقال ابن الشجري : (أراد : حشرجت النفس ، أي : تردَّدَتْ).[٣]

٢- قول الشاعر :

أَلاَ طَرَقَتْنَا بَعْدَمَا هَجَعُوا هِنْدُ وَقَدْ سِرْنَ خَمْسًا وَاتْلأَبَّ بِنَا نَجْدُ[٤]

قال ابن الشجري : (أراد : هجع أصحابي ، فأضمرهم ، وأضمر المطايا في : سرن).[٥]

٣- ما حكاه بعضهم من أن العرب تُجَوِّزُ عود الضمير على ما لم يَجْرِ له ذكرٌ ، وذلك في كلمات منها الأرضُ ، فتقول : فُلاَنٌ أفضلُ مَنْ عَلَيْهَا ، ومنها السماءُ ، فتقول : فُلاَنٌ أَكْرَمُ مَن تَحْتَهَا ، ومنها : الغَدَاة ، فتقول : إِنَّهَا اليومَ لَبَارِدَةٌ ، ومنها الأصابع ، فتقول : والَّذي شَقَقْهُنَّ خَمْسًا مِن وَاحِدَةٍ ، يعنى الأصابع من اليد . قال : وإنما جوزوا ذلك ؛ لحصولها بين يدي كل متكلم وسامع[٦].

---

(١) البيت من (الطويل) وهو لـ (حاتم الطائي) في : ديوانه : ٥٠ ، وأمالي ابن الشجري ١/٩٠ ، ٣/١١٧. وبلا نسبة في : الارتشاف ٢/٩٤٢ ، والهمع ١/٢٦٣ ، ورواية الديوان هكذا : (أَمَارِيَّ مَا يُغْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الفَتَى إِذَا حَشْرَجَتْ نَفْسٌ وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ) .

(٢) تأويل مشكل القرآن ١٤٤ .

(٣) أمالي ابن الشجري ١/٩٠ ، ٣/١١٨ .

(٤) البيت من (الطويل) وهو (للحطيئة) في : ديوانه : ٦٤ ، والأغاني ٢/١٩٠، والمنصف : ٣/٣٦ وأمالي ابن الشجري ١/٩٠ ، ومعجم شواهد العربية ١/١٠٠ . ورواية الديوان هكذا :

(أَلاَ طَرَقَتْنَا بَعْدَمَا هَجَدُوا هِنْدُ وقد سِرْنَ غَوْرًا وَاسْتَبَانَ لَنَا نَجْدُ)

(٥) أمالي ابن الشجري ١/٩٠.

(٦) البرهان في متشابه القرآن للإمام محمود بن نصر الكهاني المتوفى بعد سنة (٥٠٠ هـ) ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(النوع الرابع)

من الضمائر التي أراد المُحَاضِر أن يُخَيِّل بها إلى مستمعيه في مؤتمر المستشرقين أنها وردت في القرآن مخالفة لما نَصَّ عليه النحويون ، تلك الضمائر التي تعود إلى الأفعال . قال المُحَاضِر : (الرابع : الضمائر التي تعود إلى الأفعال ، وذلك حين يأمر الله بأمرٍ ، أو ينهى عن شيء ، ثم يريد بعد ذلك تحسينَ ما أمر به ، أو تقبيحَ ما نهى عنه ، أو تأكيدَ الأمر والنهي .

ومثال ذلك قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾[1] وقوله تعالى في سورة المائدة : ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[2] وقوله تعالى في سورة الأنفال بعد أن بين أحكام الموالاة بين المسلمين والكافرين : ﴿إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ﴾[3]

والنحويون يرجعون هذه الضمائر عادة إلى مصدر متصيد - كما يقولون - من الكلام السابق).[4]

وقد دفع الشيخ هذا الزعم ، وانتقده من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول :

أن هذه الآيات التي يزعم المُحَاضِر أنها وردت على خلاف القاعدة النحوية ليست مخالفة للقاعدة الصحيحة ، وإنما هي مخالفةٌ للقاعدة التي وضعها المُحَاضِر في مؤتمر المستشرقين . قال : (يريد المُحَاضِر أن يضع في أذهان المستمعين إليه أن الضمائر في هذه الآيات واردةٌ على خلاف القاعدة النحوية ، وهي إنما تخالف المقالة التي زَوَّرَهَا عليهم في مؤتمر المستشرقين ، وقد استبان لكم أن تلك المقالة لا يعرفها النحاة).[5]

الوجه الثاني :

---

[1] من الآية (١٤٩) من سورة البقرة .

[2] من الآية (٨) من سورة المائدة .

[3] من الآية (٧٣) من سورة الأنفال .

[4] مجلة الرابطة الشرقية : ٦٩ .

[5] مجلة الهداية : ٧٥ - ٧٦ .

أن الضمائر في هذه الآيات راجعةٌ إلى جزء من مدلول كلمة تقدمته ، وهذا أمر أقره النحويون ؛ لموافقته للاستعمال العربي الفصيح . قال الشيخ : (والضمائر في هذه الآيات جاءت مطابقة لاستعمالٍ عربي صحيح ، وهو ما قرره النحاة من أن مرجع الضمير قد يكون جزءًا من مدلول كلمة تقدمته).[١]

ولم يذكر الشيخ شيئًا من أقوال النحويين ، يشهد لصحة ما نسبه إليهم ؛ اكتفاءً بعموم ما أورده – قبل ذلك – من نحو قول ابن مالك في التسهيل : (الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب ، ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل ، وهو إما مُصَرَّحٌ به بلفظه ، أو مستغنىً عنه بحضور مدلوله حسًّا أو علمًا ، أو بذكر ما هو له جزءٌ أو كلٌّ ، أو نظيرٌ ، أو مصاحبٌ بوجه ما).[٢]

ومن أقوالهم في ذلك قول المبرد : (الفعل يكون دليلاً على مصدره ، فإذا ذكرت ما يدل على الشيء فهو كذكرك إياه ، ألا ترى أنهم يقولون : مَن كَذَبَ كَانَ شرًا له ، يريدون : كان الكذب).[٣] وقول ابن الشجري : (المصدر يحسن إضماره ، إذا ذُكِرَ فعله ، أو اسم فاعله).[٤] وقول الأنباري : (الفعل يقوم في الذكر مقام مصدره ؛ لأنه يدل عليه بلفظه ؛ ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله ، وإن لم يَجْرِ له ذِكرٌ).[٥]

الوجه الثالث :

أن النحويين قد ساقوا على هذه القاعدة شواهد من كلام العرب ، وأخرى من القرآن الكريم ، فبطل ما ذهب إليه المُحَاضِر من أن ذلك مخالفٌ لما قرره النحويون من منع ذلك . قال الشيخ : (وساقوا على هذه القاعدة شواهد من كلام العرب ، وأخرى من القرآن الكريم).[٦]

أولاً : الشواهد من كلام العرب :

---

[١] مجلة الهداية : ٧٦ .

[٢] ينظر : التسهيل ٢٧ ، ومجلة الهداية ٦٩ .

[٣] المقتضب ١٣٦/٢ .

[٤] أمالي ابن الشجري ٥٠٧/٢ .

[٥] الإنصاف ١٣٩/١ .

[٦] مجلة الهداية : ٧٦ .

وهي إما منثورة ، وقد اقتصر الشيخ على إيراد شاهد منها ، وذلك في قوله : (ومن هذه الشواهد قولهم : مَن كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ ، ففي كان ضميرٌ يعود إلى الكذب الذي هو جزءٌ من مدلول كذب).

والشيخ في هذا إنما يقرر ما قاله النحويون[١] من قبل ، فهذا سيبويه يقول : (يريد : كان الكذب شرًا له ، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب ؛ لقوله : كذب في أول حديثه).[٢] وهذا المبرد يقول : (تريد : كان الكذب شرًا له ، فلم تذكر الكذب ؛ لأن كذب قد دل عليه).[٣] وقال ابن السراج : (أي : كان الكذب فأضمر الكذب ؛ لدلالة فعله – وهو كذب – عليه).[٤]

وإما منظومة ، وقد أورد الشيخ منها ثلاثة شواهد :

١– قال الشيخ : (ومنها قول الشاعر :

إِذَا زُجِرَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ[٥]

فالضمير في " جرى " عائدٌ إلى السَّفَه المفهوم من لفظ السفيه).[٦]

وكلام الشيخ هذا هو ما صرحت به عبارات النحويين ، ومن ذلك قول الفراء : (يريد : إلى السفه ، وهو كثيرٌ في الكلام).[٧] وقول ثعلب : (أي : جرى إلى السفه ، واكتفى بالفعل من

---

[١] ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/١ ، ٢٦٦/٥ والإنصاف ١٤٠/١، والارتشاف ٩٤٢/٢ .

[٢] الكتاب ٣٩١/٢ .

[٣] المقتضب ٥١/٤ .

[٤] الأصول ٧٩/١ .

[٥] البيت من (الوافر) وهو بلا نسبة في : معاني القرآن للفراء ١٠٤/١ ، ٢٤٩ ، ومجالس ثعلب ٦٠/١ ، والخصائص ٤٩/٣ ، وتأويل مشكل القرآن ١٤٤ ، وأمالي ابن الشجري ١٠٣/١، والإنصاف ١٤١/١ ، وشرح التسهيل ١٥٤/١، والهمع ٢٦٤/١ ، والخزانة ٢٢٦/٥ .

[٦] مجلة الهداية : ٧٦ .

[٧] معاني القرآن ١٠٤/١ ، ٢٤٩ .

المصدر).[١] وقول الأنباري : (يريد جرى إلى السفه ، وهذا كثير في كلامهم).[٢] وقول ابن مالك : (فالهاء من " إليه " عائدةٌ على السَّفَه ، فإنه جزءٌ مدلول السفيه).[٣]

٢- قال الشيخ : (ومنها قول القطامي :

هُمُ المُلُوكُ وَأَبْنَاءُ المُلُوكِ لَهُمْ وَالآخِذُونَ بِهِ وَالسَّاقَةُ الأُوَلُ[٤]

فالضمير في قوله : " به " عائد إلى المُلْك المستغنى عنه بذكر ما يحضره في ذهن السامع ، وهو لفظ الملوك).[٥]

وهذا الذي ذكره الشيخ هو ما نطقت به ألسنة النحويين ، وهذه عبارات بعضهم . قال الفراء : (قوله " به " يريد : بالمُلْك).[٦] وقال ابن الشجري : (أراد : الآخذون بالمُلك ، فأضمره لدلالة ذكر الملوك عليه ، والإشارة بمنزلة الإضمار).[٧]

٣- قال الشيخ : (وعلى هذا النحو من الخطاب جاء قول الشاعر :

وَمَن يَّكُ بَادِيًا وَيَكُنْ أَخَاهُ أَبَا الضَّحَّاكِ يَنتَسِجِ الشِّمَالاَ[٨]

---

[١] مجالس ثعلب ٦٠/١ .

[٢] الإنصاف ١٤١/١ .

[٣] شرح التسهيل ١٥٤/١ .

[٤] البيت من (البسيط) وهو (للقطامي) في : ديوانه ٧ ، وأمالي ابن الشجري ١٠٣/١ ، والخزانة ٢٢٧/٥ . وبلا نسبة في : معاني القرآن للفراء ١٠٤/١ .

[٥] مجلة الهداية : ٧٦ .

[٦] معاني القرآن ١٠٤/١.

[٧] أمالي ابن الشجري ١٠٣/١ ..

[٨] البيت من (الوافر) وهو بلا نسبة في : أمالي ابن الشجري ٣٥/٢ ، والخزانة ٢٢٨/٥ ، ومعجم شواهد العربية ٢٧٠/١ .

اللغة : (أبا الضحاك) في مجلة الهداية : ٧٦ (أنا الضحاك) وهو تصحيفٌ ، والصواب ما أثبته . قال ابن الشجري - في الأمالي ٣٧/٢ : ٣٩ ، ونقله عنه البغدادي في الخزانة ٢٢٩/٥ - : (أبا الضحاك نصب على النداء ، فكأنه قال : ومن يك باديًا ويكن أخا البدو يا أبا الضحاك ... والشمال : وعاءٌ كالكيس ، يجعل فيه ضرع الشاة يحفظ به ... وينتسج : يفتعل من قولك : نسجت الثوب . فالمعنى : من يك من أهل البدو يمارس ما يحتاج إليه الغنم).

فإن الضمير في قوله : " أخاه " عائدٌ إلى البدو الذي هو ضد الحضر ، وهو لم يذكر في النظم ، وإنما دل عليه قوله : باديًا).[١]

ويشهد للشيخ قول ابن الشجري : (الهاء في قوله : " أخاه " عائدٌ إلى البدو الذي هو ضد الحضر ، يقال : بَدَا فُلاَنٌ يَبْدُو بَدْوًا : إذا حَلَّ في البَدو ، ودل على عود الهاء إلى البدو قوله : باديًا).[٢]

ثانيًا : الشواهد من القرآن الكريم :

وقد اقتصر الشيخ على إيراد آيتين من الآيات التي أوردها النحويون مستشهدين بها على صحة عود الضمير إلى جزء من مدلول كلمة تقدمته . قال الشيخ : (ومن الآيات التي أوردوها مستشهدين بها على صحة هذا الاستعمال قوله تعالى : ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[٣] ، وقوله تعالى : ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾[٤] .

فالضمير في قوله : " هُوَ خَيْرًا لَهُمْ " راجعٌ إلى البخل المستغنى عن ذكره بقوله تعالى : " يَبْخَلُونَ ").[٥]

وما نسبه الشيخ إلى النحويين في ذلك هو ما اجتمعت عليه كلمتهم ، فهذا سيبويه يقول : (كأنه قال : ولا يَحْسَبَنَّ الذين يبخلون البُخْلَ هو خيرًا لهم ، ولم يذكر البُخْل ؛ اجتزاءً بعلم المخاطب بأنه البخل ؛ لذكره : يبخلون ، ومثل ذلك قول العرب : مَن كَذَبَ كان شرًا لَهُ ، يريد : كان الكذب شرًا له ، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب ؛ لقوله : كذب في أول حديثه).[٦]

---

[١] مجلة الهداية : ٧٦ .

[٢] أمالي ابن الشجري ٣٦/٢ .

[٣] من الآية (٨) من سورة المائدة .

[٤] من الآية (١٨٠) من سورة آل عمران .

[٥] مجلة الهداية : ٧٦ .

[٦] الكتاب ٣٩١/٢ .

وهذا المبرد يقول : (المعنى : البخل هو خيرًا لهم ، فدل عليه بقوله : يبخلون).[١] وهذا ابن السراج يقول : (يعني : البُخْلَ الذي دل عليه : يبخلون).[٢] وهذا النحاس يقول : (قال الخليل وسيبويه والكسائي والفراء : والمعنى : البُخْلَ هو خيرًا لهم).[٣]

وقال ابن مالك – في قوله تعالى : ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[٤]– : (فهو عائدٌ إلى العدل ؛ لأنه جزءٌ مدلول : اعدلوا).[٥]

إذا تقرر هذا عُلِمَ أن قول الشيخ : (فالنحاة يقررون صحة استعمال الضمير راجعًا إلى المصدر الذي يدل عليه فعلٌ ، أو وصفٌ متقدم ، ويسوقون الآيات والأبيات شواهد على ما يقررونه).[٦]

من الصحة بحيث أجمع النحويون عليه ، فسقط بذلك ما ادعاه المُحَاضِر من منع ذلك ؛ إذ ليس له سندٌ ، بل هو منقوضٌ بما سلف من كلام النحويين .

---

[١] المقتضب ١٣٦/٢ .

[٢] الأصول ٧٩/١ .

[٣] إعراب القرآن ٤٢٢/١ .

[٤] من الآية (٨) من سورة المائدة .

[٥] شرح التسهيل ١٥٣/١ .

[٦] مجلة الهداية : ٧٦ .

(النوع الخامس)

يزعم المُحَاضِر أن من ضمائر الغائب التي جاءت في القرآن على خلاف القاعدة النحوية ، الضمائر المبهمة : ذلك بأنها إما أن تعود إلى متقدم ، ولكن لا تطابقه ، وإما أن يفسرها متأخرٌ عنها في اللفظ والرتبة . فيقول :

(الخامس : الضمائر المبهمة ، وهذه الضمائر قسمان : أحدهما : يعود إلى متقدم ، ولكنه لا يطابقه ، كقوله تعالى في سورة النساء : ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾[١] فالهاء في " منه " ظاهرة الرجوع إلى الصدقات ، ولكنها لا تطابق الصدقات في الجنس ، ولا في العدد ...القسم الثاني : ضمائر لا ترجع إلى متقدم ، ولكن يفسرها متأخرٌ لفظًا ورتبة ، كقوله تعالى : ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنيَا﴾[٢]).[٣]

وقد رد الشيخ هذا الذي أورده المُحَاضِر من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول :

أن ما ذكره المُحَاضِر في القسم الأول من عدم المطابقة مردودٌ بقصر المطابقة على رعاية اللفظ دون المعنى ، وذلك تَحَكُّمٌ لا دليل عليه . قال الشيخ : (بلغاء العرب لا يجمدون على رعاية الألفاظ ، بل يوجيون عنايتهم الكبرى إلى نقش صور المعاني في أذهان المخاطبين فتراهم ينسجون الكلام على رعاية ما سبق من الألفاظ في أغلب أحوالهم ، وقد يذهبون فيه إلى ما يطابق المعنى غير مبالين بالألفاظ ، حيث لا يتوقف حسن صياغة المعنى على التزام رعايتها)[٤]

الوجه الثاني :

---

[١] من الآية (٤) من سورة النساء .

[٢] من الآية (٢٩) من سورة الأنعام ، ومن الآية (٣٧) من سورة (المؤمنون).

[٣] مجلة الرابطة الشرقية : ٦٩ .

[٤] مجلة الهداية : ٧٧ .

أن الحمل على المعنى مذهبٌ من مذاهب البيان ، أَلِفَهُ فصحاء العرب ، وبسطه علماء اللغة .[١] قال الشيخ : (فإذا دلوا على المعنى بلفظ لم يجدوا حرجًا في أن يتحدثوا عنه كأنه ذُكِرَ بلفظ آخر مألوف الاستعمال عند تأدية هذا المعنى الذي صيغ من أجله الخطاب ، وهذا مذهب من مذاهب البيان فسيحٌ ، بسطه ابن جني في كتاب الخصائص تحت عنوان : فصل في الحمل على المعنى . وقال : قد ورد في القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا[٢] ...).[٣]

وقد أورد الشيخ دلائل الحمل على المعنى في القرآن والسنة ، وكلام العرب نثرًا وشعرًا :

أولاً : الشواهد من القرآن الكريم :

لما كان المُحَاضِر قد زعم أن في القرآن ضمائر تعود إلى متقدم ، ولكن لا تطابقه ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ ، تعقبه الشيخ بأن في الآية شاهدًا على منهج جرى عليه العرب في مخاطباتهم ، وهو الحمل على المعنى . قال الشيخ : (القرآن إذا استعمل لفظ الجمع للدلالة على معنى ، وأتى في حديثه عن هذا المعنى بالضمير مفردًا ، فإنما سلك منهجًا يألفه فصحاء العرب ، ولا يجدون في نفوسهم حَرَجًا من أن يلفظوا به ، ولا في آذانهم نفورًا من أن يستمعوا إليه .

وعلى هذا تأويل قوله تعالى : ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ فإن المعنى الذي أريد بالصدقات قابلٌ لأن يُستَعْمَلَ له لفظٌ غير جمع ، وهو الصداق ، أو ما أصدق ، فيكون الضمير في قوله : " مِنْهُ " عائدًا على معنى الصدقات باعتبار اسم آخر ، شأنه أن يستعمل للدلالة عليه حتى كأنه قيل : وآتوا النساء صداقهن ، أو ما أصدقتموهن).[٤]

وما ذكره الشيخ في تأويل الآية هو ما نطقت به ألسنة النحويين والمفسرين من قبل . قال العكبري : (والهاء في منه تعود على المال ؛ لأن الصدقات مال).[٥]

---

[١] ينظر : الكتاب ٨٠/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦/١ ، ٤٩٥/٢ ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٨/٢ ، ٤١ ، وكتاب الشعر للفارسي ٧٧/١ .

[٢] ينظر : الخصائص ٤١١/٢ – ٤١٢ .

[٣] مجلة الهداية : ٧٧ .

[٤] مجلة الهداية : ٧٨ .

[٥] إعراب ما من به الرحمن ١٦٧/١ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٥/٥ .

ثانيًا : الشواهد من الحديث الشريف :

أورد الشيخ للحمل على المعنى من الحديث النبوي شاهدين :

١- قال الشيخ : (وفي الحديث النبوي :" خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الإِبِلَ خِيَارُ نِسَاءِ قُرَيْشٍ ، أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ ".[١]

فقد أتى بالضمير في قوله : أَحْنَاهُ ، وَأَرْعَاهُ مفردًا ؛ ذَهَابًا إلى المعنى ، فإن قوله : خَيْرُ نِسَاءٍ في معنى : خَيْرُ مَن وُجِدَ أو خُلِقَ).[٢]

وما ذكره الشيخ في ذلك هو ما نَصَّ العلماء عليه في شرح الحديث . قال ابن الأثير : (إنما وحد الضمير وأمثاله ؛ ذَهَابًا إلى المعنى ، تقديره : أحنى مَن وُجِدَ ، أو خُلِقَ أو مَن هُنَاكَ).[٣] وقال ابن حجر : (وجاء الضمير مذكرًا ، وكان القياس : أحناهن ، وكأنه ذُكِّرَ باعتبار اللفظ والجنس أو الشخص أو الإنسان).[٤]

٢- قال الشيخ : (قال ابن الأثير : " ومنه قولهم : " أَحْسَنَ النَّاسِ خَلْقًا ، وأَحْسَنَهُ وَجْهًا "[٥] وهو كثيرٌ في أفصح الكلام "[١]).[٢]

---

[١] هذا الحديث متفقٌ عليه ، فقد أخرجه البخاري في صحيحه (١٢٦٦/٣) من طريق أبي هريرة .كتاب الأنبياء . وأخرجه مسلمٌ في صحيحه (١٩٥٨/٤) كتاب فضائل الصحابة .

وفي الحديث فضيلة نساء قريش وفضل هذه الخصال ، وهي الحنوة على الأولاد ، والشفقة عليهم وحسن تربيتهم ، والقيام عليهم إذا كانوا يتامى ، ومراعاة حق الزوج في ماله وحفظه ، وحسن تدبيره في النفقة وغيرها ، ومعنى ركبن الإبل : نساء العرب ؛ ولهذا قال أبوهريرة في الحديث :لم تركب مريم بنت عمران بعيرًا قط والمقصود : أن صالحات نساء قريش خير نساء العرب. ينظر شرح صحيح مسلم للنووي ٨٠/١٦ وفتح الباري ١٢٥/٩ .

[٢] مجلة الهداية : ٧٨ .

[٣] النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٥٤/١ .

[٤] فتح الباري ١٢٥/٩ .

[٥] الحديث متفقٌ عليه من طريق البراء بن عازب رضي الله عنه ، فقد أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٠٣/٣) برقم (٣٣٥٦)كتاب المناقب. باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، والرواية فيه : (كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا ، وأَحْسَنَهُمْ خَلْقًا). وأخرجه مسلمٌ في صحيحه (١٨١٩/٤) برقم (٢٣٣٧)

وما أورده الشيخ على لسان ابن الأثير هو ما نقله شراح الحديث عن أهل اللغة ، كأبي حاتم السجستاني وغيره . قال النووي : (وأما قوله : وأحسنه ، فقال أبو حاتم وغيره : هكذا تقوله العرب : وأحسنه ، يريدون : وأحسنهم ، ولكن لا يتكلمون به ، وإنما يقولون : أجمل الناس وأحسنه).[٣]

شواهد لم يذكرها الشيخ :

ثمة شواهد من الحديث لم يشر إليها الشيخ ؛ اكتفاءً بما سلف ، ومن هذه الشواهد :

١- حديث أبي سفيان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذي فيه : (عِندِي أَحْسَنُ العَرَبِ وَأَجْمَلُهُ ، أُمُّ حَبِيبَةَ بِنتُ أَبِي سُفْيَانَ ، أُزَوِّجُكَهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ...).[٤]

٢- حديث جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه ، وفيه : (وَفَحَصَ النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللهِ وَنَهَضْتُ مَعَهُمْ ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ أَشَبُّ الرِّجَالِ وَأَجْلَدُهُ).[٥]

ثالثًا : الشواهد من كلام العرب :

وهي إما منثورة ، ومن ذلك ما أورده الشيخ في قوله – نقلاً عن ابن جني – : (ومن صوره تصوير الجماعة في صورة الواحد ، ومن شواهد هذا التصوير قول العرب : هُوَ أَحْسَنُ الفِتْيَانِ وَأَجْمَلُهُ ، أفردوا الضمير مع أن مرجعه فيما يظهر جماعةٌ ؛ لأن هذا موضعٌ يكثر فيه استعمال الواحد).[٦] أي : فكأنك قلت : هو أحسن فتى في الناس وأجمله ، ولولا ذلك لقلت : وأجملهم حملاً على الفتيان .

كتاب الفضائل . باب في صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، والرواية فيه : (كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا ، وأَحْسَنَهُ خَلْقًا)..

و(خَلْقًا) بفتح الخاء ، وسكون اللام ؛ لأن المراد صفات جسمه صلى الله عليه وسلم . ينظر : شرح صحيح مسلم للنووي ٩٢/١٥ .

[١] النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٥٤/١ .

[٢] مجلة الهداية : ٧٨ .

[٣] شرح صحيح مسلم : ٩٢/١٥ .

[٤] أخرجه مسلم في صحيحه (١٩٤٥/٤) برقم (٢٥٠١) من طريق ابن عباس رضي الله عنهما . كتاب فضائل الصحابة رض الله عنهم . باب من فضائل أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه .

[٥] أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٦١/٤) برقم (١٧٥١١) .

[٦] ينظر : الخصائص ٤١٩/٢ ، ومجلة الهداية : ٧٧ .

وما نقله الشيخ من كلام ابن جني في ذلك قد قال به النحويون من قبل فهذا سيبويه يقول : (تجعل اللفظ كالواحد ، كما تقول : هُوَ أَحْسَنُ الفِتيانِ وَأَجْمَلُهُ وَأَكْرَمُ بَنِيهِ وَأَنبَلُهُ).[١]

وإما منظومة . قال الشيخ : (ومن شواهده قول ذي الرمة :

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ وَجْهًا وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُ قَذَالاَ[٢]

فترك رعاية اللفظ المنطوق به ، وبنى كلامه على لفظ آخر مما يؤلف في هذا المكان ، فأفرد الضمير ، كأنه قال : أحسن مخلوق).[٣]

وتحرير المسألة أنه إذا عُطِفَ على المعرفة المضاف إليها أفعل التفضيل ، فالقياس مطابقة المعطوف للمعطوف عليه في التثنية والجمع ، وظاهر ما مضى من كلام سيبويه جواز الإفراد .[٤] قال أبوحيان : (... فإن أضفت " أفعل " إلى معرفة ثَنَّيْتَ وجَمَعْتَ ، وهو القياس ، فقلت : هذا أكرم الرجال ، وأفضلهم ، وأكرم الرجلين وأحسنهما ، وأكرم النساء وأفضلهن ، وقد أجاز ناسٌ الإفراد في هذا).[٥]

وعلى هذا يكون الحمل على المعنى في هذه المسألة عربيًا فصيحًا ، لا يجوز بحال أن يطعن في صحته ، وإن لم يبلغ مبلغ الحمل على اللفظ في شيوعه بين العرب ، ودورانه على ألسنة عامتهم . قال الشيخ : (ولا يغيب عنا أن مراعاة الألفاظ المعبر بها عن المعنى أولاً ثم الإتيان بضمائر الغيبة على وفقها ، هو الذي يجري عليه العرب في أكثر مخاطباتهم ، وهو الذي يتتابعون عليه الواحد بعد الآخر ، وذلك ما أخذ علماء العربية أن يجعلوا مطابقة الضمير لمرجعه قاعدة متبعة ، ونعلم مع هذا أن استعمال ضمير الغيبة منظورًا فيه إلى المعنى ،كأنه عبر عنه بلفظ آخر يطابقه الضمير ، هو مسلكٌ عربي فصيحٌ ، وإن لم يبلغ مبلغ الوجه الأول في شيوعه بينهم ، ودورانه على ألسنة عامتهم .

وقلة ظهور هذا الاستعمال في خطب البلغاء وقصائدهم ، ثم قلة استباق ألسنة الجمهور إليه في مخاطباتهم لا يخدش في فصاحته بل لا يزل عن مكانة الوجه الشائع ، وإنما هو وجهٌ ينتحيه

---

[١] الكتاب ١/٨٠ .

[٢] البيت من (الوافر) وهو لـ (ذي الرمة) في : ديوانه ١٩٩ ، ومجمع الأمثال ١/٧٩ ، والخصائص ٢/٤١٩ ، واللسان – ثقل– ١١/٨٨ . وبلا نسبة في : الجمل للزجاجي ٧٥ ، والمفصل ٢٩٨ ، والارتشاف ٤/٢٣٢٤ .

[٣] مجلة الهداية : ٧٧– ٧٨ .

[٤] الكتاب ١/٨٠ .

[٥] الارتشاف ٤/٢٣٢٤ .

الفصحاء في مقامات ، لا يجدون في انتحائه ما يُخِلُّ بصورة المعنى ، ولا ما يُبْطِئ بذهن المخاطب عن أن يدرك المراد ، كما يدركه عندما يؤتى بالضمير مطابقًا للفظ المنطوق به في نظم الكلام ، وهو جديرٌ بألا يكثر في مخاطبات العامة ، وأن لا تسبق إليه ألسنتهم ؛ لأنه لا يأخذ مأخذه في كل مقام ، ولا يجري معه الذهن إلى الغرض أينما وقع ، بل يحتاج إلى قوة من البلاغة ، يلاحظ فيه كيف يكون إرجاع الضمير إلى المعنى باعتبار اسم غير مذكور ، وإرجاعه إليه باعتبار اللفظ المذكور على سواء).[١]

وهذا الذي ذكره الشيخ قد أشار إليه ابن جني – في باب اختلاف اللغات وكلها حجة – من كتابه الخصائص ، فقال : (اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال " ما " يقبلها القياس[٢] ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك[٣] ؛ لأن لكل واحد من القومين ضربًا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها ، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنسًا بها ، فأما رَدُّ إحداهما بالأخرى فلا ... هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستبدال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين ، فأما أن تقل إحداهما جدًا وتكثر الأخرى جدًا فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسًا ... إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئًا لكلام العرب ، لكنه كان يكون مخطئًا لأجود اللغتين ، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه).[٤]

الوجه الثالث :

---

[١] مجلة الهداية : ٧٨ – ٧٩ . لشبهها بها في أربعة أشياء : النفي ، ونفي ما في الحال ، ودخولها على المبتدأ والخبر ، ودخول الباء في خبرها ، فلما أشبهتها من هذه الأوجه عملت في المبتدأ والخبر ، كـ " ليس "

[٢] وإنما كان القياس في " ما " ألا تعمل ؛ لأنها ؛ لعدم اختصاصها ، فهي حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال ، تقول : ما قام زيدٌ ، كما تقول : ما زيدٌ قائمٌ ، فيليها الاسم والفعل . ينظر : شرح المفصل ١٠٨/١ .

[٣] وإنما أعملها الحجازيون عمل " ليس " في نحو قولك : ما زيدٌ قائمًا ؛ لشبهها بها في النفي ، ونفي ما في الحال ، ودخولها على المبتدأ والخبر ، ودخول الباء في خبرها. ينظر : المقتصد ٤٢٩/١- ٤٣٠ ، وأسرار العربية ١٤٣ ، والمغني ٣٣٣/١ .

[٤] ينظر : الخصائص : ١٠/٢ : ١٢ .

أن ما ذكره المُحَاضِر في القسم الثاني من الاحتجاج بقوله تعالى : ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[١] على أن في القرآن ضمائر لا ترجع إلى متقدم ، ولكن يفسرها متأخرٌ لفظًا ورتبة ، يرد عليه أن ما ورد من مثل هذه الآية إنما هو من المسائل المستثناة من قاعدة امتناع عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، فأسلوبُ الآية عربيٌّ شائعٌ مألوفٌ . قال الشيخ : (أما آية : ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ التي أوردها المُحَاضِر مثلاً لما ورد في القرآن من الضمائر المفسرة بمتأخر عنها لفظًا ورتبة ، فأسلوبها عربيٌّ شائعٌ مألوفٌ ، وقد قدمنا لك أن النحاة عندما يقررون قاعدة امتناع عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة يستثنون منها أبوابًا ، ومن هذه الأبواب ما صيغت فيه هذه الآية ، وهو أن يؤتى بالضمير أولاً ، ثم يخبر عنه بما يفسره ، ويحتجون على هذا بأقوال العرب ، وبهذه الآية نفسها ، ومن شواهدهم عليه :

هِيَ النَّفْسُ تَحْمِلُ مَا حُمِّلَتْ[٢]

وقولهم : هِيَ العَرَبُ تَقُولُ مَا شَاءَتْ).[٣]

وكلام الشيخ هذا هو ما نص عليه كثيرٌ من النحويين .[٤] قال ابن هشام – في مبحث المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظًا ورتبة – : (الثالث : أن يكون مخبرًا عنه فيفسره خبره ، نحو : ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ ... وأصله : إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ، ثم وضع هي موضع الحياة ؛ لأن الخبر يدل عليها ويبينها ... ومنه :

هِيَ النَّفْسُ تَحْمِلُ مَا حُمِّلَتْ

وهِيَ العَرَبُ تَقُولُ مَا شَاءَتْ).[٥]

---

[١] من الآية (٢٩) من سورة الأنعام ، ومن الآية (٣٧) من سورة (المؤمنون).

[٢] جزء بيت من (المتقارب) لم أقف على قائله ، وهو بلا نسبة في : مغني اللبيب ٥٦٣/٢ ، وهمع الهوامع ٢٧٢/١ .

[٣] مجلة الهداية : ٧٩ .

[٤] ينظر : الارتشاف ٩٤٦/٢ ، ومغني اللبيب ٥٦٣/٢ ، وشرح شذور الذهب ١٧٧، والهمع ٢٧٢/١ ، وحاشية الشيخ يس على شرح القطر للفاكهي : ١٨٩/١ .

[٥] المغني ٥٦٣/٢ .

(النوع السادس والسابع)

يدعي المُحَاضِر أن من ضمائر الغيبة التي وردت في القرآن مخالفة للقاعدة النحوية ، تلك الضمائر التي تقع في آيات التشريع ، وتلك التي يفهم مرجعها من النص . قال المُحَاضِر : (السادس : الضمائر التي تقع في آيات التشريع ، كقوله تعالى في سورة البقرة : ﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلاَّ أَن يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ﴾[1] فالألف في " يخافا " راجعةٌ إلى الزوجين اللذين لم يذكرا .

وأوضح مثال لهذا النوع آية الميراث في سورة النساء ، فالضمائر التي تعود فيها إلى غير المذكور كثيرةٌ .

السابع : الضمائر التي يفهم مرجعها من النص ، كقوله تعالى في سورة النحل : ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ﴾[2] فالهاء راجعة إلى الأرض التي لم تذكر ، وقوله تعالى لإبليس : ﴿فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾[3] فالهاء راجعة إلى الجنة التي لم تذكر).[4]

ولم يرتض الشيخ ما ادعاه المُحَاضِر من أن هذه الآيات المذكورة خارجةٌ عن قانون النحويين – وهو وجوب عود الضمير على متقدم في اللفظ والرتبة – وَرَدَّ هَذه الدعوى من وجهين :

١– ما قد استبان من أن المُحَاضِر أورد القاعدة النحوية في ضمير الغائب بعبارة غير صادقة ، فلا ضرر في أن تطرد ، أو لا تطرد في القرآن الكريم .

٢– ما قد سلف من أن النحويين قرروا قاعدة ، وهي إعادة الضمير على ما يُسْتَغْنَى عن ذكره بما يسبقه من القول ، وهي قاعدةٌ عربيةٌ قائمةٌ بنفسها ، ولا تصطدم مع أي قاعدة ما عدا القاعدة التي صنعها المُحَاضِر في مؤتمر المستشرقين ، وأضافها إلى النحاة ، وهم لا يعلمون . قال الشيخ : (يريد المُحَاضِر أن يلقي في آذان المستمعين إليه أن هذه واردةٌ على خلاف تلك القاعدة التي

---

[1] من الآية (٢٢٩) من سورة البقرة .

[2] من الآية (٦١) من سورة النحل .

[3] من الآية (٣٤) من سورة الحجر ، والآية (٧٧) من سورة (ص) وقد حذفت الفاء من الآية في مجلة الرابطة ٧١ ، ومجلة الهداية ٨٠ ، والصواب ما أثبته .

[4] مجلة الرابطة الشرقية : ٦٩ .

ألصقها بالنحاة ، وصورها بقوله : يجب عود الضمير على مذكور يتقدمه لفظًا ورتبة ، والحقيقة أن النحاة قرروا قاعدة تجري عليها هذه الآيات بسهولة ورفق ، وهي صحة عود الضمير على ما يحضر في ذهن المخاطب من مساق الكلام ، وقد ذكر هذه القاعدة ابن مالك وغيره ، وسقنا إليك من شواهدها ما لا يسعك إلا أن تتلقاه بإصغاء وقبول).[١]

فـ (الضمير في قوله تعالى : ﴿ إِلاَّ أَن يَخَافَا﴾ يعود إلى الزوجين المستغنى عن ذكرهما بحضورهما في أذهان المخاطبين من الحديث عن الطلاق المعبَّر عنه بقوله : ﴿ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ ، والبقاء على الزواج المعبَّر عنه بقوله : ﴿ وَلاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ ، والصداق المذكور في قوله : ﴿مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾ ، بل من الخطاب في قوله : ﴿ وَلاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ وقد بسطنا لك البحث في أن إعادة الضمير على ما يُستَغنَى عن ذكره بما يسبقه من القول قاعدةٌ عربيةٌ قائمةٌ بنفسها ، ولا تصطدم مع أي قاعدة ما عدا القاعدة التي صنعها المُحاضِر في مؤتمر المستشرقين ، وأضافها إلى النحاة ، وهم لا يعلمون .

وعلى نحو آية : ﴿ الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ﴾ وردت الضمائر في آية المواريث ، ولا شيء منها إلا وهو راجعٌ إلى ما استُغْنِيَ عن ذكره مما ينبه على مكانه ، ويلوح إليه).[٢]

وقد مضى أن هذا الذي ذكره الشيخ هو ما اجتمعت عليه كلمة النحويين والمفسرين .[٣]

قال ابن قتيبة – في قول الله تعالى : ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ﴾[٤]– : (يريد : على الأرض).[٥]

وقال القرطبي : (قوله تعالى : ﴿وَلأَبَوَيْهِ﴾[١] أي : لأبوي الميت ، وهذا كناية عن غير مذكور ، وجاز ذلك ؛ لدلالة الكلام عليه).[٢]

---

[١] ينظر : التسهيل ٢٧ ، ومجلة الهداية : ٨٠ – ٨١ .

[٢] مجلة الهداية : ٨٠ .

[٣] ينظر : الكتاب ٢٢٤/١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٤/١ – ١٠٥ ، والمقتضب ١٣٦/٢ ، والأصول ٧٩/١-٨٠ ، وكتاب الشعر ٤٤٦/٢ ، ٥٠٦ ، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٢٤٢ ، وأمالي ابن الشجري ٨٩/١- ٩٠ ، ١١٤/٣ : ١١٧ .

[٤] من الآية (٤٥) من سورة فاطر .

[٥] تأويل مشكل القرآن ١٤٣ .

(النوع الثامن)

يمضي المُحَاضِر في زعمه أن في القرآن ضمائر خارجة عن قانون علماء العربية ، وراح يسخر من جواز النحويين عود الضمير إلى " مَن " باعتبار لفظها ، وباعتبار معناها ، مدعيًا أن ذلك – لو صَحَّ – لأصبحت اللغة والنحو ضربًا من اللعب ، فقال : (الثامن : الضمائر التي تعود إلى مَن ، دون أن تطابقها جنسًا أو عددًا ، والنحويون يقولون : إن الضمير يرجع إلى مَن باعتبار لفظها فيفرد ويذكر ، وباعتبار معناها ، فيطابق هذا المعنى جنسًا وعددًا ، ولكن رجوع الضمائر إلى الألفاظ مرة ، وإلى المعاني مرة ، لا معنى له ، فأنت لا تقول : حمزة أقبلتْ ؛ مراعاة لتأنيث اللفظ ، وإنما تقول : حمزة أقبل ؛ مراعاة لتذكير المعنى .

ولو جاز إرجاع الضمائر إلى الألفاظ مرة ، وإلى المعاني مرة أخرى لأصبحت اللغة والنحو ضربًا من اللعب).[٣]

وقد رد الشيخ هذا الكلام الهازل بأن مرجع الضمير إلى مَن باعتبار لفظها تارة ، وباعتبار معناها تارةً أخرى ، أمرٌ واقعٌ في كلام العرب ، غير مختص بضمائر الغيبة في القرآن ، فقال : (الألفاظ التي تستعمل للدلالة على العقلاء ثلاثة أنواع : أحدها : لفظ يراد به شخص معين كالأعلام ، والضمير الذي يُكَنَّى به عن فرد معين لا يكون إلا كمرجعه مفردًا . ثانيها : لفظ يَرِدُ في صيغة جمع التكسير ، أو أحد جمعي السلامة ، والضمير العائد إلى معاني هذه الجموع شأنه أن يكون كمرجعه جمعًا مطابقًا ويلحق بهذا القسم نحو : الذين واللاتي . ثالثها : ألفاظ تقال على المفرد مرة ، وعلى الجمع مرة أخرى نحو مَن الموصولة ، ولفظ مَن ، إن أُرِيدَ به شخصٌ واحدٌ معينٌ فالضمير الراجع إليه لا يكون إلا مفردًا .

أما إذا لم يُرَدْ منه شخصٌ واحدٌ ، بل أُرِيدَ منه جماعةٌ ، فهذا ما نطق العرب بالضمير الراجع إليه مفردًا تارةً ، وجمعًا مرةً أخرى ، وهذا شأنهم معها فيما إذا أُرِيدَ منها جنسُ مَن يتحقق فيه معنى صلتها).[٤]

---

[١] من الآية (١١) من سورة النساء .

[٢] الجامع لأحكام القرآن ٦٧/٥ .

[٣] مجلة الرابطة الشرقية : ٦٩ – ٧٠ .

[٤] مجلة الهداية : ٨١ – ٨٢ .

وقال :(وُجِدَ في اللغة هذا النوع من الكلم الذي يطلق على أفراد متعددة ، وللمتكلم الخيار في أن يذهب فيه مذهب الحديث عن المفرد ، أو مذهب الحديث عن الجماعة ، ولم يبق للنحاة من عمل سوى أن يفرقوا بين الحالين ، فقالوا – في حال إعادة الضمير عليه جمعًا – : إنه محمولٌ على المعنى ، وفي حال إعادته عليه مفردًا : هو محمولٌ على اللفظ .

ونحن نفهم من هذا أن المتكلم ينظر – أحيانًا – إلى معنى " مَن " التي يراد بها جماعة ، فيجده ذا أفراد متعددة ، فيعيد عليها ضمير الجمع ، وينظر أحيانًا إلى لفظ " مَن " فيجده خاليًا من علامة الجمع المقتضية لأن يكون الضمير العائد إليها جمعًا ، فيفرد الضمير ؛ رعايةً للفظها ، ولا يعنون بهذا أن الضمير يعود إلى اللفظ من حيث هو حروفٌ ، فإن الضمائر إنما يُكَنَّى بها عما يتحدث عنه ، وهو المعاني ، بل هو عائدٌ إليه من حيث دلالته على المعنى المراد منه .

وإنما اعتبروا اللفظ في حال إفراد الضمير مع أن الضمائر لا تعود على الألفاظ من حيث إنها حروفٌ ؛ نظرًا إلى أن اللفظ بخلوه من علامة الجمع ساعد على أن يجيء الضمير مفردًا .

وإذا وقفنا عند هذا الحد قلنا : إنَّ العرب يحافظون على المطابقة بين الضمير ومرجعه ، والنحاةُ يشترطون هذه المطابقة ، كما حافظ عليها العرب ، غير أن هذه المطابقة إما أن يراعى فيها المعنى الذي يُكَنَّى عنه بالضمير ، وإما أن يراعى فيها حال اللفظ الذي عُبِّرَ به عن المعنى أولاً .

ومما نراه قريبًا أن يقول الباحث : إن المتكلم حين يُفْرِدُ الضمير العائد إلى الألفاظ المستعملة في الجمع إنما ينظر إلى المعنى في صورة تقبل هذا الضمير ، وهو أن يلاحظ الأفراد المتعددة من حيث اجتماعها وانضمام بعضها إلى بعض حتى كأنها وهي في سلك المعنى الجامع بينها شيءٌ واحدٌ ، وإنما تستقيم هذه الملاحظة مع الألفاظ الخالية من علامات الجمع ؛ إذ هذه العلامات تمنع من أن تلاحظ هذه الأفراد في صورة شيء واحد ...).[1]

ولا أعلم أحدًا من النحويين قال بخلاف هذا الذي ذكره الشيخ .[2] قال الأخفش : (مَنْ ، اللفظ بها لفظٌ واحدٌ ، ويكون جميعًا في المعنى ، ويكون اثنين ، فإن لفظت بفعله على معناه فهو

---

[1] مجلة الهداية : ٨٢ – ٨٣ .

[2] ينظر الكتاب ٤٠/٢ ، ٤١٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١١٠/٢– ١١١ ، ومجاز القرآن ٤١/٢ والمقتضب ٢٥٢/٣– ٢٥٣ ، والأصول ٣٩٦/٢ والخصائص ٤٢١/٢ : ٤٢٣ ، وأمالي ابن الشجري ٦٣/٣ ، والارتشاف ١٠٢٤/٢، وتخليص الشواهد ١٤٢، والأشموني ١٥١/١ .

صحيحٌ ، وإن جعلت فعله على لفظه واحدًا فهو صحيحٌ).[١] وقال ابن السراج : (ومَن ، تصلح للواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث).[٢] وقال ابن يعيش : (اعلم أن مَن ، لفظها واحدٌ مذكرٌ ، ومعناها معنى الجمع لإبهامها ، تقع على الواحد والاثنين ، والجماعة ، والمذكر والمؤنث ، فإذا وقعت على شيء من ذلك ، ورَدَدْتَ إليها الضمير العائد من صلتها أو خبرها على لفظها نفسها ، كان مفردًا مذكرًا ؛ لأنه ظاهر اللفظ ، سواء أردتَ واحدًا مذكرًا أو مؤنثًا أو اثنين ، أو جماعة . وإن أعدت الضمير إليها على معناها فهو على ما يقصده المتكلم من المعنى).[٣]

ولم يفت الشيخ أن يستشهد على ما قاله بما جاء في فصيح الكلام العربي من عود الضمير على مَن مفردًا باعتبار لفظها ، وجمعًا باعتبار معناها :

١- أما عود الضمير على مَن مفردًا باعتبار لفظها فقال الشيخ : (ومن شواهد عود الضمير عليها مفردًا ، وقد أُرِيدَ منها جماعةٌ ، قولُ بعض شعراء الحماسة :

وَإِنِّي لَمِمَّن يَبْسُطُ الكَفَّ بِالنَّدَى إِذَا شَنَّجَتْ كَفُّ البَخِيلِ وَسَاعِدُه[٤]

فـ " مَن " هنا مستعملة في جمع ، وأُعِيدَ عليها الضمير مفردًا).[٥]

ولم أر أحدًا من النحويين سبق الشيخ إلى الاستشهاد بهذا البيت على ما ذكره من عود الضمير على مَن مفردًا باعتبار لفظها ، والذي يحتجون به في ذلك إنما هو ما جاء في القرآن من نحو قوله تعالى : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[٦]. قال ابن عصفور : (فمن الحمل على اللفظ قوله تعالى : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ فجعل الضمير العائد على ﴿مَن يَسْتَمِعُ﴾ مفردًا ، وإن كانت في المعنى

---

[١] معاني القرآن ٣٦/١ .

[٢] الأصول : ٣٩٦/٢ .

[٣] شرح المفصل ١٣/٤ .

[٤] البيت من (الطويل) وهو لـ (إياس بن الأرت) في ديوان الحماسة ٢٥١/٢ ، ٣١٨ . يقول : إني رجلٌ أبسط كفي بالعطاء والجود في وقت الجدب وشدة احتياج الناس وظهور البخل .

[٥] مجلة الهداية ٨٢ .

[٦] من الآية (٢٥) من سورة الأنعام .

واقعة على جمع).[١] وقال السيوطي: (والأحسن مراعاة اللفظ ؛ لأنه الأكثر في كلام العرب . قال تعالى : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾).[٢]

والذي يظهر من ذلك أن كثرة الحمل على اللفظ في كلام العرب ، هو ما دعا النحويين إلى الاقتصار على ما جاء منه في أفصح الكلام المنثور .

٢- وأما عود الضمير على " مَن " جمعًا باعتبار معناها فقال الشيخ :(ومن شواهد عود الضمير عليها جمعًا قولُ قبيصة بن النصراني ، أحد شعراء الحماسة :

أُحَدِّثُ مَن لاَقَيْت يَوْمًا بَلاَءَهُ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّني غَيْرُ صَادِقِ[٣]

فالضمائر العائدة على " مَن " المستعملة في جمع تفرد في حال ، وتجمع في أخرى ، وهذا أمرٌ واقعٌ في كلام العرب ، غير مختص بضمائر الغيبة في القرآن).[٤]

ولم أقف على مَن سبق الشيخ إلى الاستشهاد بهذا البيت على ما ذكره من عود الضمير على مَن جمعًا باعتبار معناها ، والذي يحتجون به في ذلك إنما هو ما جاء في القرآن من نحو قوله تعالى : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[٥]. قال سيبويه : (هذا باب إجرائهم صلة مَن وخبره ، إذا عنيت اثنين كصلة اللَّذَيْنِ ، وإذا عنيت جميعًا كصلة الذينَ ، فمن ذلك قوله - عز وجل - : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ ومن ذلك قول العرب - فيما حدثنا يونس - : مَن كَانَتْ أُمَّكَ ، وأيُّهنَّ كَانَتْ أمَّكَ ، أَلحقَ تاء التأنيث لما عنى مؤنثًا ، كما قال : ﴿يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ حين عنى جميعًا).[٦]

وأما شواهدهم على ذلك من الشعر فإنما جاءت في عود الضمير عليها مثنىً باعتبار المعنى ، وفيه الحجة . قال سيبويه : (قال الشاعر - حين عَنَى الاثنين - وهو الفرزدق - :

---

[١] شرح الجمل ١/١٣٥.

[٢] الهمع : ١/٣٣٨ .

[٣] البيت من الطويل ، وهو لـ (قبيصة بن النصراني الجرمي) في : ديوان الحماسة : ١/٢٤٧ .

[٤] مجلة الهداية ٨٢ .

[٥] من الآية (٤٢) من سورة يونس .

[٦] الكتاب ٢/٤١٥ .

تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي نَكُن مِثْلَ مَن يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[١]).[٢]

فقد أعاد الضمير على مَن بصيغة التثنية في قوله : يَصْطَحِبَانِ ؛ حملاً على معنى مَن ؛ لأنها ههنا كناية عن اثنين . قال الفراء : (فَثَنَّى يَصْطَحِبَانِ ، وهو فعلٌ لـ " مَنْ " ؛ لأنه نواه ونفسَه).[٣] وقال المبرد : (أراد : مثل اثنين ، ومثل اللَّذَيْنِ).[٤]

كما جاء في الشعر عود الضمير على مَن جمعًا حملاً على المعنى ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَلِمَّا بِسَلْمَى لَمَّةً إِذْ وَقَفْتُمَا وَقُولاَ لَهَا عُوجِي عَلَى مَن تَخَلَّقُوا[٥]

وقد ذكر بعض النحويين أن تأنيث الضمير وجمعه سواءٌ ، وأما تثنيته فهي قليلةٌ في كلام العرب .[٦] قال ابن جني :(وقد توضع من للتثنية ، وذلك قليل . قال:

نَكُن مِثْلَ مَن يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ). [٧]

---

[١] البيت من (الطويل) وهو (للفرزدق) في ديوانه ٨٧٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١١١/٢، ومجاز القرآن ٤١/٢ والأصول ٣٩٦/٢ وبلا نسبة في المقتضب ٢٥٣/٣ ، والخصائص ٤٢٢/٢ .

[٢] الكتاب ٤١٦/٢ .

[٣] معاني القرآن للفراء ١١١/٢ .

[٤] المقتضب ٢٥٣/٣ .

[٥] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٣٥/١ ، والارتشاف ١٠٢٥/٢ .

[٦] الارتشاف ١٠٢٥/٢ .

[٧] الخصائص ٤٢٢/٢ .

(الضمير العائد على الذي)

يواصل المُحَاضِر دعواه أن في القرآن ضمائر خارجة عن القواعد النحوية ، ويسوق على ذلك ما جاء في القرآن من عود الضمير إلى " الذي " مفردًا وجمعًا ، مع أن الذي مفردٌ قطعًا . فلا يصح أن يرجع الضمير إلى لفظه مرة ، وإلى معناه مرة أخرى . قال المُحَاضِر : (وأكثر من هذا أن عدم المطابقة ليس مقصورًا على مَن ، بل[1] يتجاوزها إلى " الذي " مع أن " الذي " مفردٌ قطعًا ، فلا يصح أن يرجع الضمير إلى لفظه مرة ، وإلى معناه مرة أخرى .

فمن ذلك قوله تعالى في سورة الزمر : ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[2] ، وقوله تعالى في سورة البقرة : ﴿كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلاَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لاَ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا﴾[3] وقد[4] دَفَعَ الشيخ هذه الدعوى بأن مرجع الضمير إلى الذي باعتبار لفظها تارة ، وباعتبار معناها تارةً أخرى ، أمرٌ واقعٌ في كلام العرب ، غير مختص بضمائر الغيبة في القرآن . فقال : (قد يراد من نحو الذي شخصٌ معينٌ . وهو في هذا الحال لا يعود عليه الضمير إلا مفردًا ، وقد يراد منه الجنسُ ؛ ليتناول الحكمُ به كلَّ فرد يتحقق فيه معنى الصلة . وهذا ما يذهب العرب في الحديث عنه إلى إفراد الضمير مرةً ، وجمعه مرةً أخرى .

وإذا أتوا بضمير الجمع فلأنَّ الذي يَتَنَاوَلُ – بوساطة دلالته على الجنس – أفرادًا متعددة ، فَتَحْصُلُ المطابقة بين الضمير ومرجعه من جهة المعنى ، فالإخبار عن الذي بما يُشَار به إلى الجمع في آية ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾ وعود ضمير الجمع على الذي في آية ﴿ كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ ﴾ إنما هو قائمٌ على رعاية أن الذي مستعملٌ في جنس مَن يتحقق فيه معنى الصلة ، والجنس ذو أفراد لا تُحْصَى).[5]

---

[1] كلمة (بل) ليست في مجلة الرابطة ، وإنما هي في مجلة الهداية ٨٤ ، وهي متممة للمعنى .

[2] من الآية (٣٣) من سورة الزمر .

[3] من الآية (٢٦٤) من سورة البقرة .

[4] مجلة الرابطة الشرقية : ٧٠ .

[5] مجلة الهداية : ٨٤ .

والشيخ في هذا إنما يقرر ما صَرَّحَ به كثيرٌ من النحويين[١] وهذه بعض عباراتهم : قال الأخفش : (الذي : يكون للجميع ، كما قال : ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[٢]).[٣]

وقال أبو البقاء العكبري في قوله تعالى : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ﴾[٤]: (الذي ههنا مفردٌ في اللفظ ، والمعنى على الجمع ؛ بدليل قوله : ﴿ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾ وما بعده ، وفي وقوع المفرد هنا موقع الجمع وجهان : أحدهما : هو جنس مثل مَنْ وما ، فيعود الضمير إليه تارةً بلفظ المفرد ، وتارةً بلفظ الجمع . والثاني : أنه أراد الذين ، فحذفت النون لطول الكلام بالصلة ، ومثله : ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ ثم قال : ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾).[٥]

وقال ابن مالك : (وإذا لم يُقْصَد بالذي مُخَصَّصٌ جاز أن يُعَبَّرَ به عن جمع ؛ حملاً على مَن ، كقوله تعالى : ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ ولو لم يكن المراد به جمعًا لم يُشَرْ إليه بجمع ، ولا عاد ضمير جمع).[٦]

على أن الشيخ – رحمه الله – لم يستدل على ما قرره بشيء من كلام العرب ؛ اكتفاءً بما ورد في القرآن الكريم ؛ إذ هو أفصح الكلام المنثور .

ومن شواهد النحويين في ذلك قول الشاعر :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ[٧]

---

[١] ينظر : المقتضب ١٤٣/٢ ، والأصول ١١٣/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٢/٤، وإملاء ما من به الرحمن ١١٢/١ ، والارتشاف ١٠٠٤/٢ ، والمغني ٦٣٣/٢ ، والهمع : ١٩٢/١ .

[٢] من الآية (٣٣) من سورة الزمر .

[٣] معاني القرآن ٣٩/١ ، والمفصل ١٨٧ ، والهمع ٣٣٨/١ .

[٤] الآية (١٧) من سورة البقرة .

[٥] إملاء ما من به الرحمن ٢٠/١ – ٢١ .

[٦] شرح التسهيل ١٨٦/١ – ١٨٧ .

[٧] البيت من (الطويل) وهو (للأشهب بن رميلة في : الكتاب ١٨٦/١– ١٨٧، ومجاز القرآن ١٩٠/٢ ، والمنصف ٦٧/١ . وبلا نسبة في : المفصل ١٨٧ ، والتوطئة ١٧٣ .

قال أبو عبيدة :(﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾ في موضع الجميع .قال الأشهب بن رميلة :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ).[١]

وقال النحاس : (ومن العرب من يقول : " الذي " في الجمع ، كما قال :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ).[٢]

وقد استدل سيبويه بهذا البيت على أن الأصل : الذين ، وحذفت النون ؛ لاستطالة الموصول بالصلة ، وذهب ابن مالك إلى أن حذف النون فيه ضرورةٌ . وقُدِحَ فيه باحتمال أنه أراد الجمع). وقيل : حذف النون من الذين لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة . ينظر: الكتاب ١٨٦/١- ١٨٧ ، وأمالي ابن الشجري ٥٥/٣ ، وشرح التسهيل ١٨٧/١، والارتشاف ١٠٠٤/٢، والمساعد : ١٤١/١ ، والهمع ١٩٢/١، والخزانة ١٤/٦.

[١] مجاز القرآن ١٩٠/٢ .

[٢] إعراب القرآن ١٨٢/١.

(الضمير العائد على الاسم الظاهر)

زعم المُحَاضِر أن عدم المطابقة في القرآن بين الاسم والضمير العائد عليه لا يقتصر على ما مضى من الأسماء المبهمة ، نحو : مَن وما ، بل يتعداها إلى الأسماء المظهرة . قال المُحَاضِر : (بل لا يقتصر عدم المطابقة على مَن والذي ، وإنما يتجاوزهما إلى أسماء مظهرة ، منها العام ، ومنها الخاص :

فمن الأول قوله تعالى في سورة الأحقاف : ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا ...﴾ إلى قوله : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾[١]

ومن الثاني قوله تعالى في سورة طه : ﴿اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى . قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي . وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي . وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾[٢]).[٣]

وقد رَدَّ الشيخ هذا الزعم بقوله : (أما الآية الأولى فإن الإنسان مرادٌ منه الجنس ، والجنس يتناول أفرادًا كثيرةً ، فَصَحَّ من هذا الوجه أن يُشَار إليه بما يُشَار به إلى الجمع ، ونظير هذه الآية قوله تعالى : ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا﴾ إلى قوله : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾[٤] وقد أشار صاحب الكشاف إلى وجه الإخبار بأولئك عن قوله : ﴿وَالَّذِي قَالَ﴾ فقال : " المراد بالذي قال الجنسُ القائلُ ذلك ؛ ولذلك وقع الخبر مجموعًا ".[٥]

---

[١] من الآيتين (١٥ ، ١٦) من سورة الأحقاف ، والآية الأولى بتمامها هكذا : ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾.

[٢] الآيات : (٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨) من سورة طه .

[٣] مجلة الرابطة الشرقية : ٧٠ .

[٤] من الآيتين (١٧ ، ١٨) من سورة الأحقاف ، والآية الأولى بتمامها هكذا : ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِن قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ وَيْلَكَ آمِنْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلاَّ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾.

[٥] الكشاف للزمخشري : ٥٢١/٣ .

وأما آية ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِن لِّسَانِي﴾ فمرجع الضمير فرعون وملأه الذين شأنهم أن يحضروا في علم السامع متى ذُكِرَ فرعون ؛ إذ رئيس القوم ، كفرعون لا تقع صورته في الذهن – غالبًا – إلا مصحوبة بما يحف به من رجال ، وقد بسطنا لك القول في أن الإتيان بضمير الغيبة لا يتوقف على أن يكون مرجعه مذكورًا لفظًا ، بل يكفي فيه أن يحضر في ذهن السامع ، ولو من طريق الألفاظ الموضوعة للدلالة عليه).[١]

وهذا الذي ذكره الشيخ هو ما نص عليه العلماء في تفسير ما تقدم من الآيات ، وهذه بعض عباراتهم . قال الشوكاني – في آية ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا ...﴾ إلى قوله : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ – : (والإشارة بقوله : أولئك إلى الإنسان المذكور ، والجمع ؛ لأنه يراد به الجنس).[٢]

وقال النسفي – في آية ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا﴾ إلى قوله : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ – : (والمراد بالذي قال : الجنس القائل ذلك القول ؛ ولذلك وقع الخبر مجموعًا).[٣]

وأما آية ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾ فقد سلف بيان أن الضمائر في مثل هذه الآية راجعةٌ إلى ما استُغْنِيَ عن ذكره بما يدل عليه من القرائن والأحوال ، وهذا أمر أقره النحويون ، ولم يَرَوْه منافيًا لقاعدة من قواعدهم في حال .[٤]

والشيخ – رحمه الله – لم يستشهد لما ذكره بما ورد من كلام العرب ولعله رأى – فيما أورده ههنا من الآيات وفيما سلف في النوع الأول من شواهد – ما أغنى عن الإعادة .

على أن صنيع المُحَاضِر قاضٍ بأنه لم ير هذا في شيء من كلام العرب ، وإلا لما أَبْعَدَ النُّجْعَة[٥] ، وهو عجيب لأن العرب في كلامهم قد سوغوا ما هو أبعد من ذلك ، فأجازوا مراعاة اللفظ والمعنى في تركيب واحد . حتى قال شاعرهم :

---

[١] مجلة الهداية : ٨٥ .

[٢] فتح القدير ١٨/٥ . وينظر : تفسير أبي السعود ٨٣/٨ .

[٣] تفسير النسفي : ١٣٩/٤ .

[٤] ينظر : الكتاب ١/ ٢٢٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٤/١ – ١٠٥ ، والمقتضب ١٣٦/٢ ، والأصول ٧٩/١ – ٨٠ ، وكتاب الشعر ٤٤٦/٢ ، ٥٠٦ . وأمالي ابن الشجري ٨٩/١ .

[٥] النُّجْعَة : المذهب في طلب الكلأ والعرف . وفلان نجعتي ، أي أملي . اللسان (نجع) : ٣٤٧/٨.

رُبَّ حَـيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَـلاَلٍ لاَ يَزَالُـونَ ضَارِبِينَ القِبَـابِ .[١]

فقد راعى اللفظ في قوله : " حي عرندس " حيث وصف الحي بمفرد ، وراعى المعنى في قوله " لا يزالون " حيث أعاد ضمير الجمع على الحي .

ولعل المُحَاضِر لم يقف على ذلك أو لم يستحضره ، وهو قصورٌ أو تقصيرٌ . قال الصبان : (وفي قوله : لا يزالون ، مراعاة معنى الحي بعد مراعاة لفظه).[٢]

---

[١] البيت من (الخفيف) وهو بلا نسبة في : التذييل والتكميل : ٢٨١/١، وشرح الشواهد الكبرى : ٨٧/١ ، وخزانة الأدب : ٦/٨ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٤٥/١ .

اللغة : (عَرَنْدَس) : شديد قوي . (طَلاَل) : حالة حسنة ، وهيئة جميلة . (القباب) : جمع قبة ، وهي التي تتخذ من الأديم والخشب ونحوهما ، وقد تطلق على ما يتخذ من البناء . ينظر : اللسان (عردس ، وطلل).

وفي البيت شاهد آخر في قوله : (ضَارِبِينَ القِبَابِ) حيث أثبت النون مع الإضافة ، فعُلِمَ أنه معربٌ بالحركات على النون . وخُرِّجَ على أن الأصل : (ضاربين ضاربي القباب) على الإبدال ، أو (ضاربين للقباب) فحُذِفَ المضاف أو اللام ، وأُبْقِيَ (القباب) على جره . ينظر : التذييل والتكميل ٢٨١/١ ، وشرح الشواهد ٨٧/١ ، وحاشية الصبان ٨٧/١ .

[٢] حاشية الصبان ٨٧/١ .

(رأي المحاضر في الضمائر غير المطابقة ، والرد عليه)

يرى المُحَاضِر أن ما جاء في القرآن من عدم المطابقة بين الضمير ومرجعه ليس من خصائص الضمير ، ولا هو من خصائص الأسماء الموصولة ، وإنما هو أسلوبٌ من أساليب القرآن . قال : (فعدم المطابقة – إذن – ليس من خصائص الضمير ، ولا هو من خصائص الأسماء الموصولة ، وإنما هو أسلوبٌ من أساليب القرآن . إذا أمكن ضبطه وتحديده فقد أمكن حل مسألة الضمائر غير المطابقة ، أو التي لا مرجع لها .

ويرى الباحث أن هذا الأسلوب يتلخص في أن القرآن يستعمل أحيانًا أسماء عامة ، أو خاصة ، وهو يريد أن هذه الأسماء تدل على أصحابها ، أو لا ، وتمثل جماعات أخرى ثانيًا ، أي : أن هؤلاء الأشخاص ممتازون ، لهم من المكانة في حياقم الاجتماعية ما يجعلهم عنوانًا لقومهم).[١]

قال المُحَاضِر هذا ، وأراد تطبيقه على آية : ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ﴾ بناءً على أنها نزلت في أبي بكر الصديق[٢]، وعلى آية : ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِن لِّسَانِي﴾ زاعمًا أن فرعون يُمَثِّل المصريين[٣]!

وقد رد الشيخ هذا السخف من القول بما سلف من أنه (ليس في القرآن ضميرٌ لا يطابق مرجعه ، وأن مرجع الضمير قد يكون مذكورًا ، وقد يُستَغْنَى عن ذكره بما يدل عليه من قرينة لفظية ، أو غير لفظية ، والآية الأولى واردةٌ على هذا السبيل ، ونزولها في أبي بكر الصديق لا يمنع من إرادة الجنس المتصف بالمعنى المحكي عنه ، فيتناول أبا بكر ، وسائر من يتحقق فيه ذلك المعنى).[٤]

على أنه قد مضى من أقوال المفسرين أن الآية مرسلة ، نزلت على العموم ويشهد لهذا قوله تعالى في الآية التي بعدها : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾[٥]. قال القرطبي : (وهذه الآية تدل على أن الآية التي قبلها : ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ﴾[١] إلى آخرها مرسلةٌ نزلت على العموم ، وهو قول الحسن).[٢]

---

[١] مجلة الرابطة الشرقية : ٧٠ .

[٢] قال الإمام علي رضي الله عنه : هذه الآية نزلت في أبي بكر رضي الله عنه ، أسلم أبواه جميعًا ، ولم يجتمع لأحد من المهاجرين أن أسلم أبواه غيره ، فأوصاه الله بهما ، ولزم ذلك من بعده . وقال السدي والضحاك : نزلت في سعد بن أبي وقاص . وقال الحسن : هي مرسلة نزلت على العموم . ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩٤/١٦ ، وتفسير ابن كثير ١٥٨/٤

[٣] مجلة الرابطة الشرقية : ٧٠ .

[٤] مجلة الهداية : ٨٦ .

[٥] من الآية : (١٦) من سورة الأحقاف .

(عدم اكتفاء المحاضر بهذا الرأي في دفع مشكلة عدم المطابقة)

لم يقتصر المُحَاضِر على ما ذكره من أن عدم المطابقة بين الضمير ومرجعه ليس من خصائص الضمير ، ولا هو من خصائص الأسماء الموصولة ، وإنما هو أسلوبٌ من أساليب القرآن ؛ لأنه لا يزيل مشكلة عدم المطابقة . قال المُحَاضِر : (هذا الحل واضحٌ في نفسه ، وهو مفهومٌ من النحو المنطقي الصرف ، ولكنه لا يزيل المشكلة ؛ لأن مسألة المطابقة بين الضمير وبين مرجعه المذكور لا تزال قائمة).[٣]

وقد دفع الشيخ هذا الرأي بأن آفة المُحَاضِر فيه إنما جاءت من قِبَلِ تلك القاعدة التي وضعها وعزاها للنحويين ، وكتبهم منها براءٌ . قال الشيخ : (ليس في الآيات إشكالٌ مادام العرب ينطقون بالضمير من غير أن يُذْكَرَ مرجعه في نظم الكلام ، ومادام علماء العربية يصرحون بجواز هذا الاستعمال ، ويسوقون عليه الشواهد الكثيرة ، وليس في الآيات إشكالٌ مادام العرب يُجْرُون الكلمات التي تدل على معانٍ عامة – ولم يكن في لفظها علامةُ جمعٍ – مُجْرَى ما يجيء في صيغة جمع تكسيرٍ ، أو جمع سلامة ، فيعيدون عليها ما شاءوا من ضمائر الجمع ، أو ضمائر الإفراد ، ومادام علماء العربية يذهبون في هذا الاستعمال إلى أنه عربيٌّ مبينٌ ، ولا يرونه ناقضًا لشيء من قواعدهم .

وآفةُ المُحَاضِر في هذا كله إنما جاءت من ناحية تلك القاعدة التي اصطنعها بلسانه ، ورماها على النحاة ، وكتبهم تنادي ببراءتهم منها).[٤]

---

[١] من الآية : (١٥) من سورة الأحقاف .

[٢] الجامع لأحكام القرآن ١٩٦/١٦ .

[٣] الرابطة الشرقية : ٧٠ .

[٤] مجلة الهداية : ٨٦ – ٨٧ .

النوع التاسع من الضمائر الخارجة عن القاعدة النحوية

يزعم المُحَاضِر أن ضمير الشأن من الضمائر الواردة في القرآن على خلاف القاعدة النحوية ؛ ذلك أنه لا يرجع إلى شيء ، ولا يشير إلى شيء . قال المُحَاضِر : (النوع التاسع – من هذه الضمائر– ضمير الشأن ، كقوله تعالى في سورة الجن : ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾[1] فالهاء في ﴿أَنَّهُ﴾ لا ترجع إلى شيء وهي لا تشير إلى شيء أيضًا .

ويرى الباحث أن ضمير الشأن هذا قد فَقَدَ معناه ، وأصبح أداةً لفظية يراد بها تقوية الجملة في القصص ، أو في الوعد والوعيد ، لا أكثر ، ولا أقل .

وهذا الضمير شائعٌ على هذا النحو في قديم الأدب وحديثه ، لا يدل إلا على تقوية الجمل ، وصبغها بشيء من الجلال).[2]

وقد رَدَّ الشيخ هذا الزعم من وجهين :

الوجه الأول :

أنه قد استبان فيما سلف أن المُحَاضِر قد أورد القاعدة بعبارة غير صادقة وأن القاعدة التي عزاها إلى النحويين لم يقلها أحدٌ منهم ، وأما القاعدة القائلة بامتناع عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، فهي القاعدة الصادقة بعد رعاية ما استثني منها وقد تقدم أن ضمير الشأن من جملة هذه المستثنيات . قال الشيخ : (ألقى المُحَاضِر في صدر محاضرته تلك القاعدة المصنوعة ، وقال : إنها لا تنطبق على القرآن ؛ لأن فيه ضمائر لا تعود إلى مذكورٍ يتقدمه لفظًا ورتبة ، وفيه ضمائر تعود إلى مذكور ، ولكنها لا تطابقه وقال : إنه حصر هذه الضمائر في أنواع تسعة .

فالذي يقرأ المحاضرة من أولها حتى يصل إلى قوله : " النوع التاسع من هذه الضمائر ضمير الشأن " يسبق إليه بطبيعة البحث أن المُحَاضِر يرى أن ضمير الشأن من الضمائر الواردة في القرآن على خلاف القاعدة النحوية التي لا تقبل استثناءً .

---

[1] من الآية (١) من سورة الجن .

[2] الرابطة الشرقية ٧١ .

والواقع أن تلك القاعدة المزعومة ليس لها في العربية أصلٌ ولا فرعٌ ، أما ما يقوله الجمهور- حقًا ، وهو أنه يمتنع عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً – فقد وصلوه بالاستثناء ، كما أسلفنا .

ومن جملة هذه المستثنيات ضمير الشأن ، ويقولون : إذا قصد المتكلم إلى أن يستعظم السامعُ حديثَه قبل الأخذ فيه ، افتتحه بالضمير المسمى ضميرَ الشأن ، ونصوا على التزام إفراده وتذكيره ، إلا إذا وليَهُ اسمٌ مؤنثٌ ، أو فعلٌ موصولٌ بعلامة مؤنث ، كقوله تعالى : ﴿فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى القُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾[1].

ولم يكن هذا الضمير مختصًا بالقرآن ، ولا بالقصص والوعد والوعيد ، بل هو شائعٌ في كلام البلغاء يَبْنون عليه أقوالهم ، حيث يقتضي الحال عرضها في لفظٍ مجمل قبل إلقائها على وجه من التفصيل).[2]

والحق : ما قاله الشيخ ؛ فقد تقدم أن من الأبواب المستثناة من القاعدة القائلة : يمتنع عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، ضمير الشأن[3] ، وهو ضمير غائب يأتي في صدر الجملة الخبرية ، دالاً على قَصْدِ المتكلمِ استعظامَ السامعِ حديثَه ، تقول : هو أو هي زيدٌ قائم ، أي : الشأن والحديث ، أو القصة ، فإنه مفسر بالجملة بعده ، فإنما نفس الحديث والقصة ، ومنه ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[4]، و﴿فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾[5].

ويسميه البصريون ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكرًا ، وضمير القصة إذا كان مؤنثًا ، قَدَّرُوا من معنى الجملة اسمًا ، جعلوا ذلك الضمير يفسره ذلك الاسم المُقَدَّر حتى يصح الإخبار بتلك الجملة عن الضمير ، ولا يحتاج فيها إلى رابط به ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى ، والفرق بينه وبين

---

[1] من الآية (٤٦) من سورة الحج .

[2] مجلة الهداية : ٩٢ – ٩٣ .

[3] مضى بيان أن هذه الأبواب مبسوطة في كتب النحو بشواهدها العربية وأمثلتها ، ويعرفها طلاب علوم العربية من قبل أن ينتقلوا إلى كتبها العالية ، وإليها يشير ابن مالك في التسهيل ٢٧ بقوله : (ويتقدم غير منوي التأخير إن جر برب ، أو رفع بنعم أو شبهها ، أو بأول المتنازعين ، أو أبدل منه المفسر ، أو جعل خبره ، أو كان المسمى ضمير الشأن عند البصريين ، أو ضمير المجهول عند الكوفيين). ينظر: الكتاب ١٧٥/٢-١٧٦ ، والمقتضب ٦٧/٣ ، والأصول ٤١٩/١ ، والارتشاف ٩٤٥/٢- ٥٤٦ ، والأشموني ٦٠/٢ .

[4] الآية (١) من سورة الإخلاص .

[5] من الآية (٤٦) من سورة الحج .

الضمائر أنه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم خبره عليه ولا يفسر بمفرد ، وسماه الكوفيون ضمير المجهول لأنه لا يدري عندهم ما يعود عليه ، ولا خلاف في أنه اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل ، إلا ما ذهب إليه ابن الطراوة من أنه حرف .[١]

الوجه الثاني :

أن ما ذكره المُحَاضِر من أن ضمير الشأن لا يرجع إلى شيء ولا يشير إلى شيء[٢](إن حاول بهذا أن يجعله كحروف الصلة فمدفوعٌ بأنه في صورة ضمير الغائب المذكَّر ، وشأن ما يجيء في هذه الصورة أن يُكَنَّى به عن شيء ، وليس فيما ذهب إليه علماء العربية من أنه كنايةٌ عن الخبر الذي يأتي بعده من بأس).[٣]

وثمة شيءٌ لم يُشِرْ إليه الشيخ ، وهو قول المُحَاضِر: (وهذا الضمير شائعٌ على هذا النحو في قديم الأدب وحديثه ، لا يدل إلا على تقوية الجمل ، وصبغها بشيء من الجلال).[٤]

والعجيب من المُحَاضِر أنه قال ذلك بعد أن نَصَّ في النوع التاسع أن هذا الضمير من الضمائر التي وردت في القرآن على خلاف القاعدة النحوية ، وذلك بدوره يستلزم مجيء ضمير الشأن في القرآن على خلاف كلام العرب .

أرأيت هذا التناقض ، وما بالعهد من قِدَمٍ ؛ فَبَيْنَ الموضعين قربٌ لا يحتمل زلة القدم !.

---

[١] ينظر : الهمع ٢٧٢/١ .

[٢] ينظر : الرابطة الشرقية : ٧١ .

[٣] مجلة الهداية : ٩٣ .

[٤] الرابطة الشرقية ٧١ .

المبحث الثالث : الحل الذي يراه المُحَاضر لمشكلة الضمائر في القرآن

لما فرغ الباحث من استقصاء الضمائر التي يزعم أنها وردت في القرآن على خلاف القاعدة النحوية ، عرض الحل الذي يراه لمشكلتها ، وهو : أن القرآن الكريم قد استعمل ضمير الغائب بمعنى اسم إشارة ؛ لأن اسم الإشارة لا يلزم أن يرجع إلى مذكور يتقدمه لفظًا ورتبة .

قال المُحَاضِر : (وصاحب البحث يرى أن القرآن نفسه يحل هذه المشكلة حلاً لا شك فيه ؛ ذلك أن هذه الآيات التي لم تتحقق فيها المطابقة – والتي تبلغ نحو المائة – قد ورد فيها اسم الإشارة سبعًا وأربعين مرةً ، وورد فيها الضمير ثلاثًا وأربعين مرة .[1]

وإذن فالقرآن يستعمل في هذه الآيات الضمير واسم الإشارة على السواء ، وإذن فالضمير في هذه الآيات بمعنى اسم الإشارة .

ونحن نعلم أن اسم الإشارة لا يلزم أن يرجع إلى مذكور يتقدمه لفظًا ورتبة ، وإنما يجب أن يرجع إلى المشار إليه ، وأن يطابقه عددًا وجنسًا ، سواءٌ ذكر هذا المشار إليه ، أو لم يذكر .

ويرى صاحب البحث أن هذه القاعدة يجب أن تطبق على كل الضمائر التي لا مرجع لها ، أو التي لا تطابق مرجعها ، بحيث تؤخذ هذه الضمائر على أنها أسماء إشارات .

والواقع أنك تستطيع أن تضع اسم الإشارة موضع الضمير في كل هذه الآيات الكثيرة ، فيستقيم المعنى استقامة لا شك فيها ، ويصطبغ الأسلوب بصبغة من القوة والجمال أقوى وأجل مما لو أخذت الضمير ، كما يأخذه النحويون على أنه ضميرٌ ، وأخذت تلتمس له المرجع ، وتتصيد وتتكلف من التأويل ما يفسد المعنى أحيانًا ، ويشوهه في أكثر الأحيان .

---

[1] هكذا وردت عبارة الدكتور (طه حسين في مجلة الرابطة الإسلامية : ٧١) مجملة غير مفصلة لتلك الأعداد من الضمائر التي يزعم أنها جاءت في القرآن غير مطابقة لما تعود عليه ، ولم يتيسر لي الوقوف على تلك المزاعم ؛ لما سلف من أن المحاضر أبى نشرَ هذه المحاضرة باللغة العربية ، وأغلب الظن أنها من تلك التي أوردها في بحثه الذي نحن بصدد مناقشته والرد عليه . ينظر : طه حسين حياته وفكره في ميزان الإسلام : ١٣٤

فالضمير – إذن – في هذه الأنواع الثمانية مستعملٌ على أنه اسم إشارة ، وقد أحس القدماء أنفسهم هذا ، فقاله الزمخشري في الكشاف[١] ، ورووا أن رؤبة لما سئل عن الضمير في قوله :

كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ[٢]

أجاب : أردت كأن ذاك[٣]).[٤]

وقد تعقب الشيخ كلام المُحَاضِر هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول :

أن هذا الذي ذكره المُحَاضِر من استعمال القرآن ضمير الغيبة بمعنى اسم إشارة إنما هو من الخواطر التي يحتاج إليها من يتوهم أن القاعدة النحوية توجب عود الضمير على متقدم في اللفظ والرتبة ، وأن المطابقة بين ضمير الجمع ومرجعه لا تتحقق إلا بكون المرجع من صيغ الجموع ، وقد مضى أن شيئًا من هذا لم يلتزمه العرب في كلامهم ، وإنما هو شيءٌ اصطنعه المُحَاضِر بلسانه ، ورماه على النحاة ، وكتبهم تنادي ببراءتهم منه . قال الشيخ : (لا مشكلة فيطلب حلها ؛ ذلك لأن الآيات التي أوردها المُحَاضِر استوفت مراجعها وتحققت فيها المطابقة على الوجه الكافي في نظر البلغاء ، ودعوى أن الضمائر في هذه الآيات مستعملة بمعنى الإشارة من الخواطر التي لا داعي إليها ، وإنما

---

[١] ينظر : الكشاف ٢٨٧/١ ، ٤٩٨ .

[٢] عجز بيت من (الرجز) وصدره :

(فِيهَا خُطُوطٌ مِن سَوَادٍ وَبَلَقْ).

وهو لـ(رؤبة بن العجاج) في ديوانه : ١٠٤ ، ومجاز القرآن : ٤٣/١ ، ١٢٣/٢ ، والمحتسب ١٥٤/٢ ، وتفسير أبي السعود ١٤٣/٢، والجامع لأحكام القرآن ٣١٢/١٣ ، وتفسير البيضاوي ١٤٦/٢ ، واللسان (ولع) ٤١١/٨ .

اللغة : البلق : سوادٌ وبياض ، والتوليع : استطالة البلق ، والبهق : بياض رقيق في ظاهر البشرة . اللسان (ولع) ٤١١/٨ ، و(بهق) ٢٩/١٠ .

[٣] قال أبوعبيدة في مجاز القرآن ٤٣/١– ٤٤ (فقلت لرؤبة : إن كانت خطوطٌ فقل : كأنها ، وإن كان سوادٌ وبلقٌ فقل : كأنهما ، فقال : كأن ذاك – ويلك – توليع البهق). وقال في موضع آخر ١٢٣/٢ : (يريد : كأن ذاك ، ولم يرد خطوطًا فيؤنثه ، ولا سوادًا أو بلقًا فيثنيه). قال ابن جني في المحتسب ١٥٤/٢– وقد أورد هذه الحكاية عن شيخه أبي علي – : (هذا مجموع الحكاية ، وهي مُتَنَقَّادٌ مقبولةٌ ، كما يجب في ذلك).

[٤] الرابطة الشرقية : ٧١ .

يحتاج إليها مَن يتوهم أن القاعدة النحوية تُوجب أن يكون مرجع الضمير مذكورًا يتقدم في اللفظ والرتبة ، ويتوهم أن المطابقة بين ضمائر الجمع ومراجعها لا تتحقق إلا أن يكون المرجع من صيغ الجموع ، وشيءٌ من هذا لم يلتزمه العرب ، ولم يجعله واضعو قواعد اللغة حكمًا مسطّرًا).[١]

الوجه الثاني :

أن قول المُحَاضِر : إن اسم الإشارة لا يلزم أن يرجع إلى مذكور يتقدمه لفظًا ورتبة ، إنما هو (من نوع ما يرمى به على غير رَوِيَّة ، والحقيقة أن اسم الإشارة قد يُشَار به إلى محسوس حاضرٍ ، وهذا يَسْتَغْني بالإشارة الحسية عن أن يتقدمه في الكلام ما يُشَار إليه .

أما إذا أُشِيرَ به إلى أمر معقول ، أو شخصٍ غائبٍ عن حضرة الخطاب ، فهذا حكمه حكم ضمير الغائب في احتياجه إلى مرجع يفسره . قال الرضي – في شرح الكافية – : واسم الإشارة لما كان موضوعًا للمشار إليه إشارة حسية ، فاستعماله فيما لا تدركه[٢] الإشارة الحسية – كالشخص البعيد والمعاني مجازٌ ، وذلك بجعل الإشارة العقلية كالحسية ، واسم الإشارة – حينئذٍ – يحتاج إلى مذكور قبله ، فيكون كضمير راجع إلى متقدم .[٣]

وقد نقل العلامة السيد كلام الرضي هذا في حواشي الشرح المطول حكمًا مسلمًا[٤] وهذا أمرٌ معقولٌ بالبداهة ، لو كان المُحَاضِر ممن رُزِقُوا التؤدة في البحث ، فلو قال قائلٌ : لقيت بالأمس ذلك ، مشيرًا إلى شخص غير حاضرٍ ، ولم يَجْرِ في الكلام ما يدل عليه ، لما أتى بشيء من الفائدة ، ولما عَدَّهُ السامعون إلا هاذيًا .

وأكثر الآيات التي أوردها المُحَاضِر إنما كُنِّيَ بضمائرها عن معانٍ معقولة ، كآية ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[٥] أو أشخاص غائبين عن حضرة الخطاب ، كآية ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾[١]

---

[١] مجلة الهداية : ٨٧ – ٨٨ .

[٢] في مجلة الهداية (يدرك) والوجه ما أثبته ، وهو الموافق لما في شرح الكافية للرضي ٣٣/٢ .

[٣] شرح الكافية للرضي ٣٣/٢ .

[٤] ينظر : حاشية السيد على المطول ٧٧ ، وقد نقله أيضًا الشيخ يس في حاشيته على شرح الفاكهي للقطر ٢٠١/١ .

[٥] من الآية (٨) من سورة المائدة .

فلا مَفَرَّ للمحاضر – إذن – من أن يبتغي لهذه الضمائر مشارًا إليه قد تقدَّم ذكره ، إلا أن يَدَّعِيَ أن هذا النوع الجديد من أسماء الإشارة لا يدخل تحت سلطان قاعدة قديمة ، وما هذا الادعاء من صاحب هذه المحاضرة ببعيد .

وإذا قال المُحَاضِر : أَكْتَفِي في اسم الإشارة بما يدل على المشار إليه – ولو من غير صريح الكلام – قلنا : قد اكتفى علماء العربية في مرجع الضمير بمثل هذه الدلالة ، فيكون الخلاف بينك وبينهم في أنهم يُسَمُّونَ الكاف[٢] في نحو قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾[٣] ضميرًا ، وأنت تُسَمِّيه اسم إشارة ، وتكون رحلتك إلى مؤتمر المستشرقين لم تُثْمِرْ سوى أنك جئت إلى نوع من الضمير ، وقلت : إني وضعت له اسمًا جديدًا لم يُسَمِّه به علماء العربية في القديم !).[٤]

الوجه الثالث :

أن ما فهمه المُحَاضِر من أن الزمخشري يريد من قوله في ضمير الغيبة : (أُجْرِيَ مجرى الإشارة) أنه نُقِلَ عن معناه الذي هو مجرد الكناية عن شيء يفسره إلى معنى اسم الإشارة ، فيه نظرٌ ؛ لأن الذي يؤخذ من عبارة الزمخشري هذه أنه يريد بها أن هذا الضمير أُعْطِيَ حكم اسم الإشارة الذي هو استعماله للجمع ، وإعطاء الكلمة حكم الأخرى لا يتوقف على أن توافقها في المعنى ، بل يكفي فيه أن يكون بين الكلمتين مشابهةٌ في بعض الوجوه ، والمشابهة بين الضمير واسم الإشارة في الإبهام ، واحتياج كُلٍّ منهما في استعماله إلى ما يوضح المراد منه . قال الشيخ : (ذكر صاحب الكشاف لإفراد الضمير في آية ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ﴾[٥] وجهين :

أحدهما : ما أوردناه فيما سلف من أن يكون الضمير راجعًا إلى الصداق الذي يجده السامع في ذهنه عند ذكر الصدقات ؛ لأنه في معنى : وآتوا كل واحدة من النساء صداقها .

---

[١] الآيتان (٢٧ ، ٢٨) من سورة طه .

[٢] في مجلة الهداية ٨٩ : (الهاء) بدل (الكاف) والصواب ما أثبته .

[٣] من الآية (١٨٧) من سورة الأعراف ، ومن الآية (٤٢) من سورة النازعات ، وقد جاءت الآية في مجلة الهداية ٨٩ (ويسألونك عن الساعة) والصواب ما أثبته .

[٤] مجلة الهداية : ٨٨ – ٨٩ .

[٥] من الآية (٤) من سورة النساء .

وثانيهما[١] : أن يكون الضمير جاريًا مجرى اسم الإشارة ، كأنه قيل : عن شيء من ذلك .[٢]

ومعنى هذا فيما يظهر : أن الضمير في قوله : ﴿مِنْهُ﴾ – وهو مفردٌ – كُنِّيَ به عن الصدقات ، وهو جمعٌ ؛ إجراءً له مجرى اسم الإشارة المفرد ، فإنه قد يُشَار به إلى الاثنين ، نحو قوله تعالى : ﴿ لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾[٣] وقد يشار به إلى الجمع[٤] ، كقوله تعالى : ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾[٥] فالذي يؤخذ من عبارة الزمخشري أن[٦] ضمير المفرد كُنِّيَ به عن جمع ؛ إلحاقًا له باسم الإشارة في أنه قد يشار به إلى جمع ، فالإجراء يرجع إلى هذا الوجه ، وهو استعمال المفرد للجمع ، وهو مستقيم ، ولو مع بقاء الضمير بحاله كنايةً عن شيء تقدمه .[٧]

فصاحب الكشاف لا يريد من قوله : " أُجْرِيَ مجرى الإشارة " أنه نُقِلَ عن معناه الذي هو مجرد الكناية عن شيء يفسره إلى معنى اسم الإشارة ، وإنما يريد أن هذا الضمير أُعْطِيَ حكم اسم الإشارة الذي هو استعماله للجمع ، وإعطاء الكلمة حكم الأخرى لا يتوقف على أن توافقها في المعنى ، بل يكفي فيه أن يكون بين الكلمتين مشابهةٌ في بعض الوجوه ، والمشابهة بين الضمير واسم الإشارة في الإبهام ، واحتياج كُلٍّ منهما في استعماله إلى ما يوضح المراد منه .[٨]

---

[١] في مجلة الهداية : ٨٩ (ثانيها) والصواب ما أثبته .

[٢] ينظر : الكشاف ٤٩٨/١ .

[٣] من الآية (٦٨) من سورة البقرة .

[٤] هذا الذي ذكره الشيخ هو ما رواه الأئمة عن العرب ، ولم أر من خالف فيه من النحويين والمفسرين : قال أبوعبيدة في مجاز القرآن ٤٣/١ : (والعرب تقول : لا كذا ولا كذا ، ولكن بين ذلك) وقال أبوجعفرالنحاس في إعراب القرآن ٥٠٠/١ (ذلك : يقع للاثنين كما قال – جل وعز – : " بَيْنَ ذَلِكَ " في سورة البقرة ، ولو كان " ذينك " لجاز). وقال العكبري في إملاء ما من به الرحمن ٢٠٠/١ : (ذلك : يقع بمعنى المفرد والتثنية والجمع). وقال الشيخ يس في حاشيته على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢٠١/١ : (وقال المصنف في حواشي الألفية : وقد يشار بها إلى الاثنين ، نحو : " عوانٌ بَيْنَ ذَلِكَ " ، وإلى الجمع كقوله :

وَسُؤَالُ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَبِيدُ

وإلى كل شيء ، وذلك في حبذا على القول بأن كلاً منهما باقٍ على أصله).

[٥] من الآية (٣٨) من سورة الإسراء .

[٦] مجلة الهداية : ٨٩ .

[٧] ينظر : الكشاف ٢٨٧/١ ، ٤٩٨ .

[٨] ينظر : الكشاف ٤٩٨/١ .

ويَدُلُّكَ على أن الزمخشري إنما يريد بإجراء الضمير مجرى اسم الإشارة إعطاءه حكمه فقط ، ولا يقصد إلى أن يكون الضمير بمعنى اسم الإشارة ، أو اسم إشارة ، أنه – بعد أن استشكل الإشارة بالمفرد المذكور في قوله تعالى : ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾[١] إلى مؤنثين ، وهما : بكرٌ وعوانٌ ، وذهب في الاستشكال إلى أن المشار إليه في تأويل ما ذكر ، أو ما تقدم – قال : وقد يجري الضمير مجرى اسم الإشارة في هذا .[٢]

ورؤية لا يقصد بقوله : " أردت كان ذاك " أنه استعمل الضمير اسم إشارة ، وإنما يقصد أنه أعاد ضمير المفرد على الخطوط ؛ إجراءً له مجرى اسم الإشارة في استعماله لمتعدد ، وغير خَفِيٍّ أن اسم الإشارة في هذا الموضع لا يختلف عن الضمير إلا بحكم عدم المطابقة فقوله : " أردت كأن ذاك " لا يدل على أنه نقل الضمير إلى معنى اسم الإشارة ، وإنما هو تنبيهٌ على اللفظ الذي نقل حكمه إلى الضمير .

وهذا اللفظ من حيث إنه يشير إلى ما تقدم ذكره ، لا يتميز عن الضمير الذي يُكَنَّى به عن متقدم ، فَصَحَّ أن يوضع موضع الضمير عند بيان القصد إلى إجرائه[٣] مُجْراه في استعماله لما هو متعدد ، وسيقوم لك على هذا من قول السعد شاهدٌ مبينٌ .

ثم إن ما يذكر به اسم الإشارة المفرد من عدم المطابقة أمرٌ ظاهريٌّ ، والتحقيقُ أن العرب قد وضعوا " ذاك ، أو ذلك " لِيُشَار به إلى المفرد ، و" ذان " – مثلاً – للمثنى ، و" أولئك " لِمَا كان جمعًا .

فإذا وجدنا اسم الإشارة المفرد ، نحو : " ذلك " مشارًا به إلى متعدد فإنما هو لضربٍ من التصرف في تصوير المعنى ؛ ذلك بأن تلاحظ المتعدد في صورة الشيء الذي يدلون عليه بكلمة مفردة ، فأنت إذا أتيت في صدر كلامك بمثنى أو جمع فقد جعلت مدلوله الذي هو المفردان ، أو الأفراد مذكورًا في الحضرة ، فيأخذ بهذا الذكر عنوانًا آخر ، وهو " ما ذكر " فيصح لمن يخاطب الأذكياء أن يلاحظه ، كأنه مصرحٌ به في نظم الكلام ، ويشير إليه باسم الإشارة المفرد : " ذاك ، أو ذلك " .

---

[١] من الآية (٦٨) من سورة البقرة .

[٢] ينظر : الكشاف ٢٨٧/١ .

[٣] مجلة الهداية : ٩٠ .

وقد أحس صاحب الكشاف نفسه بالحاجة إلى التأويل في اسم الإشارة المفرد حين يُشَار به إلى اثنين ، فقال – في تفسير قوله تعالى : ﴿لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾[١] – : (فإن قلت : كيف جاز أن يُشَار به إلى مؤنثين ، وإنما هو للإشارة إلى واحد مذكر ؟ قلت : جاز على تأويل ما ذكر ، وما تقدم ؛ للاختصار في الكلام).[٢]

فالزمخشري يرى أن اسم الإشارة المفرد إذا استُعْمِلَ في مثنى أو جمع فعلى ضَرْبٍ من التأويل .

فإذا جُعِلَ ضمير ﴿مِنْهُ﴾[٣] العائد على الصدقات في الآية الكريمة جاريًا مَجْرى اسم الإشارة فَلأنَّ اسم الإشارة اشْتُهِرَ باستعماله للمثنى والمجموع على ذلك الضرب من التأويل أكثر مما اشْتُهِرَ به الضميرُ .

وكذلك يقول السعد التفتازاني : " يُكَنَّى باسم الإشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرةٍ باعتبار كونها في تأويل ما ذُكِرَ ، وما تقدم ".[٤]

وقد يقع مثل هذا في الضمير إلا أنه في اسم الإشارة أكثرُ وأشهرُ ؛ ولهذا قال رؤبة : " أردت ذاك "[٥] .[٦]

وإذا كان اسم الإشارة المفرد إنما يُسْتَعْمَلُ للمثنى أو المجموع على ضرب من التصرف فلنذهب بالضمير المفرد إلى ذلك الضرب من التصرف من غير وساطة اسم الإشارة ، فنقول : إن الضمير في قوله تعالى : ﴿مِنْهُ﴾ عائدٌ إلى الصدقات باعتبار العنوان الذي أخذته من ذكرها في صدر الجملة ، وهو ما ذُكِرَ[٧]).[٨]

---

[١] من الآية (٦٨) من سورة البقرة .

[٢] الكشاف ٢٨٧/١ .

[٣] من الآية (٤) من سورة النساء .

[٤] المطول ٧٧- ٧٨ .

[٥] ينظر : مجاز القرآن ٤٤/١ ، وحاشية الشمني على المغني ٢٧٦/٢ .

[٦] مجلة الهداية : ٩١ .

[٧] ينظر : روح المعاني ١٧٧/١٤ .

[٨] مجلة الهداية ٩٢ .

والحق أن هذا الذي ذكره الشيخ هو ما حكاه الثقات عن العرب ، ولم أر من خالف ذلك في تفسير قوله تعالى : ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾[١] قال البيضاوي : (﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ للصداق ؛ حملاً على المعنى أو جرى مجرى اسم الإشارة ، كقول رؤبة ...).[٢] وقال أبوالسعود : (الضمير للصدقات ، وتذكيره لإجرائه مجرى ذلك فإنه قد يشار به إلى المتعدد).[٣] وقال الآلوسي : (الضمير للصدقات ، وتذكيره ؛ لإجرائه مجرى ذلك ، فإنه كثيرًا ما يشار به إلى المتعدد ، أو للصداق الواقع موقعه صدقاتهن ، كأنه قيل : وآتوا النساء صداقهن ، والحملُ على المعنى كثيرٌ).[٤]

على أن ما قد مَرَّ من صنيع المُحَاضِر قاضٍ بأن أحدًا من المشاهير الذين تؤخذ عنهم اللغة لم ير إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة على التأويل بما ذكر ، أو ما تقدم ، وبأن هذا الإجراء يعني نَقْلَ الضمير عن معناه إلى معنى اسم الإشارة ، وهو في ذلك قد أَبْعَدَ النُّجْعَة ، وأَغْرَقَ فِي النَّزْعِ[٥] ، وتَكَلَّفَ ما لا علم له به ؛ لما تقرر في تحرير كلام أرباب اللغة والبيان من أن هذا الإجراء إنما هو على ضرب من المجاز ، ومن ذلك مضافًا إلى ما سلف ما حُكِيَ عن الكسائي من أن رجوع الضمير مفردًا مذكرًا إلى الجمع عنده إنما هو على تقدير ما ذكر ، كما يفرد اسم الإشارة بعد الجمع .[٦]

---

[١] من الآية (٤) من سورة النساء .

[٢] تفسير البيضاوي ١٤٦/٢ .

[٣] تفسير أبي السعود ١٤٣/٢ .

[٤] روح المعاني ١٩٨/٤.

[٥] أغرق في النزع : أي : بالغ في الأمر وانتهى فيه ، وأصله من نزع القوس ومدها ، ثم استعير لمن بالغ في كل شيء . اللسان (غرق) : ٢٨٦/١٠ .

[٦] ينظر : روح المعاني : ١٧٧/١٤ .

المبحث الرابع : نتائج بحث المُحَاضر ، والرد عليها

لما فرغ المُحَاضِر من استقصاء الضمائر التي يزعم أنها وردت في القرآن على خلاف القاعدة النحوية ، وعرض الحل الذي يراه لمشكلتها ، استخلص من بحثه النتائج التالية :

١- أن (علم النحو العربي لا يكفي لتفسير القرآن الكريم وتخريجه من الوجهة النحوية الصِّرْفَة).[١]

وقد رد الشيخ هذا الزعم بأنه قد يكون (لهذا القول نصيبٌ من الصحة لو صدق عليهم ظن المُحَاضِر في تلك القاعدة التي عرفتم ما هي ؟ وكيف حملها إلى مؤتمر المستشرقين على غير أمانة ، فإن كان يقصد إلى شيء آخر غير ضمائر الغيبة فليأتنا به ، ويُرِنَا كيف تقصر القواعد النحوية عن تأويله).[٢]

٢- اقترح (أن يوضع للقرآن نحوٌ خاص ، كما هو الشأن في الآيات البيانية في اللغات الأوربية على اختلافها).[٣]

وقد دفع الشيخ هذا الاقتراح بقوله : (أما اقتراحه بأن يوضع للقرآن نحوٌ خاصٌ ، فرأيٌ لا يخطر على بال أحد إلا أن تكون له حاجةٌ يحاول الوصول إليها على هذه الوسيلة .

القرآن نزل بلسان عربي مبين ، والقواعد النحوية قائمةٌ على الاستشهاد به ، وبما يصدر عن البلغاء من منظوم ومنثور ، ولا نجد لعلماء العربية قاعدة قرروها شاملة من غير استثناء ، وفي القرآن ما ورد على خلافها ، وعلى فرض أن نجد في القرآن تركيبًا لم نستطع إرجاعه إلى شيء من قواعدهم ، فإنا نحكم بأن ذلك الضربَ من الاستعمال مطابقٌ لاستعمال العرب ، وقد غفل عنه واضعو القواعد ، ولا يسوغُ لنا في حالٍ أن نذهب إلى أن هذا الاستعمال من خصائص القرآن ، ونعمل على

---

[١] الرابطة الشرقية : ٧١ .

[٢] مجلة الهداية : ٩٥ .

[٣] الرابطة الشرقية : ٧١ .

أن نصنع له نحوًا خاصًّا ، ذلك ما لا يرضى عنه القائمون على أصول اللغة العربية حتى يحملوا في صدورهم قلبًا كقلب هذا المُحَاضِر ، ويضعوا نصب أعينهم الغاية التي وضعها نصب عينه).[١]

٣- أن (هذا النحو الخاص نافعٌ قيم من جهتين :

الأولى :

أنه يزيل ما يعلق بنفوس بعض المستشرقين من الشك حين يقرءون القرآن مستنيرين بالنحو القديم ، فيرون بينه وبين هذا النحو ضروبًا من الخلاف ، فيعجلون ويقضون بأن في القرآن خطأً نحويًا)[٢]

وقد انتقد الشيخ زعم المُحَاضِر أن هذا النحو الخاصَّ يزيل ما يعلق بنفوس بعض المستشرقين من الشك حين يرون بينه وبين القرآن ضروبًا من الاختلاف - بأنه من المعلوم (أن المستشرقين الذين بلغوا أن يقرءوا القرآن ؛ ليستنيروا بالنحو القديم ، هم من التمهل في الحكم ، وتَقَصِّي البحث من كتب متعددة ، لا يعلق بنفوسهم شكٌّ ، ولا يرون أن بين القرآن والنحو القديم ضروبًا من الاختلاف .

أما من يتصور القواعد مقلوبةً رأسها على عقبيها ، فلا حَقَّ له في أن يضع ، أو يوضع له نحوٌ غير النحو الذي بناه علماء العربية ، فأحكموا بناءه).[٣]

الثانية :

أن (هذا النحو الخاص سيكون أساسًا صالحًا لنحوٍ آخر جديد للغة العربية كلها ، يعتمد على بحث أدق وأشد استقصاءً من بحث المتقدمين).[٤]

وقد تعقب الشيخ هذا الزعم بأن المثال الذي قدمه المُحَاضِر (في هذه المحاضرة لا يصلح شاهدًا على أن في إمكان من هم إلى العقلية الغربية أقرب منهم إلى العقلية الشرقية أن يصنعوا للغة الفصحى نحوًا يُدَانِي نحو المتقدمين ، فضلاً عن أن يكون أدق وأشد استقصاءً منه .

---

[١] مجلة الهداية : ٩٥ .

[٢] الرابطة الشرقية : ٧١ .

[٣] مجلة الهداية : ٩٦ .

[٤] الرابطة الشرقية : ٧١ .

ولا يَغُرَنَّ المُحَاضِر أن طائفةً من الغائبين عن علوم اللغة قد ضربوا أيمانهم على شمائلهم استحسانًا منهم لما يقول ، فإن الذين يسارعون إلى تقليد كل من ينعق باسم الجديد – وإن كان مبطلاً – غير قليل).[١]

٤– أن علم النحو محتاجٌ إلى وَضْعٍ جديد ؛ إذ يلاحظ أنه ليس سيء الوضع فحسب ، ولكنه قاصرٌ عن الإحاطة باللغة العربية نفسها ، قواعده غير متقنة ، منها ما يضيق فيسرف في الضيق ، ومنها ما يتسع فيسرف في السعة . قال المُحَاضِر : (والواقع أن القرآن لم يخطئ ، وإنما قَصَّرَ النحويون حين وضعوا قواعد النحو ، فلم يستوعبوا القرآن والشعر ، ولم يستقصوهما).[٢] وقال : (بل يذهب صاحب البحث إلى أنه لا بد من أن يوضع نحوٌ خاص لفحول الشعراء الأمويين ، وهو يرى أن مثل هذه المحاولة إذا أخذ فيها من طريق علمية منتجة فقد تكشف لنا عن نتائج علمية لم نكن نتوقعها).[٣]

وقد دفع الشيخ ذلك بقوله : (قد أدلينا إليك بالحجج المعقولة والشواهد المأخوذة من أفواه العرب أن ضمائر الغيبة في القرآن لم تجئ إلا على ما يجري عليه البلغاء في مخاطباتهم ، ولم تجئ إلا على ما تجد له عند علماء العربية أصلاً ثابتًا ، وليس في هذه الأصول ما ينبو عنه العقل ، أو يتجافى عنه الذوقُ .

واستبان لك أن المُحَاضِر وضع محاضرته أساسًا خَرِبًا ، فكان كلُّ ما بناه عليه متداعيًا إلى السقوط ، متخاذلاً ، فلا بد – إذن – من الاعتراف بأن علماء العربية خدموا اللغة ، فاستنبطوا القواعد ، وسردوا الشواهد ، وذهبوا في البحث والاستدلال مذاهب بعيدة عن هذا اللغو الذي أجهد فيه المُحَاضِر نفسه ، واقتحم به لُجَجَ البحار ؛ ليملأ به آذان أولئك المستشرقين .

وحقيقٌ بمن يتصور أن النحاة قالوا بوجوب عود الضمير على متقدم[٤] لفظًا ورتبةً أن يقول : إن النحو قاصرٌ عن الإحاطة باللغة العربية ، وحقيقٌ به أن يقول في قواعده : إنها غير متقنة ، ولكنهم لم يقولوا هذا الذي نَثَرَهُ المُحَاضِر في مؤتمر المستشرقين ، فالذين يُقْبِلُون على الكتب العالية لعلماء

---

[١] مجلة الهداية : ٩٦ .

[٢] الرابطة الشرقية : ٧١ .

[٣] السابق : الصفحة نفسها .

[٤] في مجلة الهداية : ٩٤ (متأخر) والصواب ما أثبته .

العربية ، ككتاب التسهيل لابن مالك ، وشرح أبي إسحاق الشاطبي للخلاصة وشرح ابن يعيش للمفصل ، ويطالعونها بذكاء وتَثَبُّتٍ وإنصافٍ – لا ينصرفون عنها إلا بإكبار وإعجابٍ .

ولا أُنكِرُ أن في كثيرٍ من الكتب النحوية شيئًا من الأقوال الواهية والمذاهب الضيقة ، فإن هذا شأن كل علم : معقولاً كان أو مسموعًا .

والذي أَعْنِيه أن هذه الكتب تحتوي القواعد التي يجري عليها الفصحاء من العرب ، فمن الميسور للباحث بإخلاصٍ أن يقف عليها ، ويميز منها تلك الآراء الضعيفة والمذاهب الحرجة ، ويخرجها في أسلوب حكيم .

يوجد في لغة الألمان مُثُلٌ لِمَا جاء في لغة العرب من الإتيان بضمير لا يرجع إلى مذكور في نظم الجملة ، فتجدهم يقولون : هي تمطر أو تبرق أو ترعد ، أو هو برد ، ولا يزيدون على ضمير الغائب والفعل ، فمَن مبلغهم نظرية هذا المُحَاضِر لعلهم يغيرون نحوهم ، ويسمون هذا الضمير اسم إشارةٍ ؛ حتى لا يقذفهم المُحَاضِر ، كما قَذَفَ علماءَ الأزهر بأنهم قومٌ لا يقبلون آراءَ المجددين).[1]

وقد أنصف الشيخ في رد هذه النتائج ؛ لأنها مبنيةٌ على تلك القاعدة التي اصطنعها المُحَاضِر بلسانه ، ورماها على النحاة ، وكتبهم تنادي ببراءتهم منها .

ويظهر من كلام الشيخ أن نتائج المُحَاضِر هذه تعكس أمرين :

الأمر الأول :

تأثر طه حسين بالثقافة الغربية ، فقد سلف أنه صرح بذلك التأثر ، وأنه تبنى أفكار المستشرقين ومعطياتهم ، حتى قيل : إنه سفير فرنسا في مصر .[2]

ويؤيد ذلك ما سجله رئيس النيابة/محمد نور ، الذي حقق مع طه حسين بشأن كتابه " في الشعر الجاهلي " من (أن السبب في تورط الدكتور طه حسين ، وضلاله فيما يختص بالدين ، شدة تأثره بالعلماء الغربيين ، الذين حذا حذوهم).[1]

---

[1] مجلة الهداية : ٩٣-٩٤ .

[2] ينظر: الأيام : ٣/٣٧ ، ومقدمة كتاب ذكرى أبي العلاء للدكتور طه حسين ، وطه حسين وأثر الثقافة الفرنسية في أدبه للأب كمال قلتة ١٤ ، ٢٤ . وطه حسين حياته وأعماله ١٢ .

الأمر الثاني :

ثورة طه حسين على علماء الأزهر ، وقذفهم بأنهم قومٌ لا يقبلون آراءَ المجددين .

وهذا ليس بغريب ، ولا مستنكرٍ منه ؛ إذ الناظر في كتاب الأيام للدكتور طه يقف على أمر عجيب غير مألوف بين العلماء ومَن ترجموا لأنفسهم ، ذلك الأمر هو : التطاول على أهل الفضل من الأبوين والمعلمين ، ونكران معروفهم ، وجحود إحسانهم .[٢]

ومن ذلك قوله – في حديثه عن شيخه الأول سيدنا الشيخ محمد جاد الرب – : (كان منظر سيدنا عجبًا في طريقه إلى الكُتّاب وإلى البيت صباحًا ومساءً ، كان ضخمًا بادنًا ... كان يحب الغناء ، وكان يحب أن يعلم تلاميذه الغناء ... كان سيدنا لا يُغَنّي بصوته ولسانه وحدهما ، وإنما برأسه وبدنه أيضًا ... وأبدع من هذا كله ، أن سيدنا كان يرى صوته جميلاً ، وما يظن صاحبنا أن الله خلق صوتًا أقبح من صوته ، وما قرأ صاحبنا قول الله عز وجل : ﴿إِنَّ أَنكَرَ الأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾[٣] إلا ذكر سيدنا ، وهو يوقع أبياتاً من البردة في طريقه إلى الجامع منطلقا لصلاة الظهر).[٤]

ويتهم طه حسين والديه بالكذب والخداع ، فيقول : (وما هي أيام حتى سئم لقب الشيخ ، وكره أن يدعى به ، وأحس أن الحياة مملوءة بالظلم والكذب ، وأن الإنسان يظلمه حتى أبواه ، وأن الأبوة والأمومة لا تعصم الأب والأم من الكذب ، والعبث والخداع ، ثم لم يلبث شعوره هذا أن استحال إلى ازدراء للقب الشيخ ، وإحساس بما كان يملأ نفس أبيه وأمه من الغرور والعجب).[٥]

ويمضي في وصف أبيه وشيخه فيقول : (وأي فرق بين الشيخ – يعني أباه – يقسم ويحنث ، وبين سيدنا يرسل الطلاق والأيمان إرسالاً ، وهو يعلم أنه كاذب).[٦]

---

[١] مجلة عقيدتي السنة التاسعة العدد (٤٢٥) الثلاثاء : ٢١ من شوال ١٤٢١هـ ٢٦ يناير ٢٠٠١م . مقال : المرفوض إسلاميًا في فكر طه حسين للدكتور محمد عمارة : ٧ .

[٢] الأيام ١/٦٣– ٦٤ ، واتجاهات طه حسين الفكرية : ٥٦– ٥٧ .

[٣] من الآية (١٩) من سورة لقمان .

[٤] الأيام ١/٦٥ .

[٥] الأيام ١/٦٥ .

[٦] الأيام ١/٦٥ .

يقول الدكتور طه حسين هذا القول ، وكان قد تقلد من الوظائف والمناصب ، ونال من الأوسمة والألقاب ما لم ينله بصير في عصره ، إلا أن ذلك كله لم يحمله تجاه بيئته إلى التماس عذر ، ولم ينصره على قسوته تجاه أسرته بإعلان مغفرة ونسيان وزر .[1]

وهل يستنكر من مثل هذا أن يكذب على النحاة ، فيصطنع قاعدة ، ويرميها عليهم ؛ ليبني عليها نتائجه ، وهي التشنيع عليهم واتهامهم بالتقصير ؛ لينال الرضا والقبول والأوسمة والجوائز في مؤتمر أساتذته المستشرقين ؟ !.

---

[1] ينظر : طه حسين بصيرًا : ٤٩ ، واتجاهات طه حسين الفكرية : ٥٨ .

الخاتمـــــــة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه .

أما بعـــــــــد ،

فإنه يمكن إجمال أهم النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط الآتيـــة :

١- أن القاعدة التي ذكرها المُحَاضِر في مؤتمر المستشرقين من أن ضمير الغائب يجـــب أن يعـــود إلى مذكور يتقدمه لفظًا ورتبةً ، لم يقل بها أحدٌ من النحويين ، وإنما اصطنعها المُحَاضِر بلسانه ، ورماهـــا على النحاة ، وكتبهم تنادي ببراءتهم منها ، وفي ذلك ما فيه من عدم الأمانة العلمية .

٢- أن الآيات التي يُخَيِّلُ بها المُحَاضِر إلى السامع أن ضمائر الغائب فيها خارجةٌ عن القاعدة النحوية ، ليست مخالفة للقاعدة الصحيحة ؛ إذ لم يجئ فيها ضميرٌ عائدٌ على متأخر لفظًا ورتبة ، وإنمـــا هـــي مخالفةٌ للقاعدة الهازلة التي وضعها المُحَاضِر ، فلا ضرر في أن تطرد تلك القاعـــدة المـــصنوعة ، أو لا تطرد في القرآن الكريم .

٣- أن الضمائر في هذه الآيات منها ما هو راجعٌ إلى ما استُغْنِيَ عن ذكره بما يدل عليه من القـــرائن والأحوال ، ومنها ما هو راجعٌ إلى جزء من مدلول كلمة تقدمته ، وذلك كله قد أقره علماء اللغـــة والبيان ؛ لموافقته للاستعمال العربي الفصيح .

٤- أن ما ذكره المُحَاضِر من عدم المطابقة في القرآن بين الضمير ومرجعه في الجنس والعدد مـــردودٌ بقصر المطابقة على رعاية اللفظ دون المعنى ، وذلك تَحَكُّمٌ لا دليل عليه ؛ إذ الحمـــل علـــى المعـــنى مذهب من مذاهب البيان يألفه فصحاء العرب ، ولا يجدون في نفوسهم حَرَجًا من أن يلفظوا به ، ولا في آذانهم نفورًا من أن يستمعوا إليه .

٥- أن ما ذكره المُحَاضِر من الاحتجاج بقوله تعالى : ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنيَا﴾[1] على أن في القرآن ضمائر لا ترجع إلى متقدم ، ولكن يفسرها متأخرٌ لفظًا ورتبة ، وما زعمه من أن ضمير الـــشأن مـــن الضمائر الواردة في القرآن على خلاف القاعدة النحوية ؛ ذلك أنه لا يرجع إلى شيء ولا يـــشير إلى

---

[1] من الآية (٢٩) من سورة الأنعام ، ومن الآية (٣٧) من سورة (المؤمنون).

شيء ، يرد عليهما أن ما ورد من ذلك إنما هو من المسائل المستثناة من القاعدة الصادقة ، المأخوذة من كلام العرب ، القائلة بامتناع عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة .

٦- أن الحل الذي عرضه المُحَاضِر لمشكلة الضمائر في القرآن ، وهو استعمال القرآن ضمير الغيبة بمعنى اسم إشارة ، إنما هو من الخواطر التي يحتاج إليها من يتوهم أن القاعدة النحوية توجب عود الضمير على متقدم في اللفظ والرتبة ، وأن المطابقة بين ضمير الجمع ومرجعه لا تتحقق إلا بكون المرجع من صيغ الجموع ، وقد مضى أن شيئًا من هذا لم يلتزمه العرب في كلامهم ، وإنما هو شيءٌ اصطنعه المُحَاضِر بلسانه ورماه على النحاة ، وكتبهم تنادي ببراءتهم منه .

٧- أن ما زعمه المُحَاضِر من أن علم النحو العربي لا يكفي لتفسير القرآن الكريم وتخريجه من الوجهة النحوية الصِّرْفَة مردودٌ بأنه قد يكون لهذا الزعم نصيبٌ من الصحة لو صدق عليهم ظن المُحَاضِر في تلك القاعدة التي حملها إلى مؤتمر المستشرقين على غير أمانة ، فإن كان يقصد إلى شيء آخر غير ضمائر الغيبة فليأتنا به ، ويُرِنَا كيف تقصر القواعد النحوية عن تأويله .

٨- أن اقتراح المُحَاضِر أن يوضع للقرآن نحوٌ خاص ، كما هو الشأن في الآيات البيانية في اللغات الأوربية على اختلافها ...إلخ يرد عليه أن هذا الاقتراح لا يخطر على بال أحد إلا أن تكون له حاجةٌ يحاول الوصول إليها على هذه الوسيلة ، فالقرآن نزل بلسان عربي مبين ، والقواعد النحوية قائمةٌ على الاستشهاد به ، وبما يصدر عن البلغاء من منظوم ومنثور ، ولا نجد لعلماء العربية قاعدة قرروها شاملة من غير استثناء ، وفي القرآن ما ورد على خلافها ، وعلى فرض أن نجد في القرآن تركيبًا لم نستطع إرجاعه إلى شيء من قواعدهم ، فإنا نحكم بأن ذلك الضربَ من الاستعمال مطابقٌ لاستعمال العرب ، وقد غفل عنه واضعو القواعد ، ولا يسوغُ لنا في حالٍ أن نذهب إلى أن هذا الاستعمال من خصائص القرآن ، ونعمل على أن نصنع له نحوًا خاصًّا ذلك ما لا يرضى عنه القائمون على أصول اللغة العربية حتى يحملوا في صدورهم قلبًا كقلب هذا المُحَاضِر ، ويضعوا نصب أعينهم الغاية التي وضعها نصب عينه .

ثم إنه ليس في إمكان من هم إلى العقلية الغربية أقرب منهم إلى العقلية الشرقية أن يصنعوا للغة الفصحى نحوًا يُدَانِي نحو المتقدمين ، فضلاً عن أن يكون أدق وأشد استقصاءً منه .

٩- أن المُحَاضِر في دعواه أن علم النحو العربي محتاجٌ إلى وَضْعٍ جديدٍ ؛ إذ يلاحظ أنه ليس سيء الوضع فحسب ، ولكنه قاصرٌ عن الإحاطة باللغة العربية نفسها ... إلخ قد أَبْعَدَ النُّجْعَة ، وأَغْرَقَ فِي النَّزْعِ ، وتَكَلَّفَ ما لا علم له به ؛ لأن ضمائر الغيبة في القرآن لم تجئ إلا على ما يجري عليه البلغاء في مخاطباتهم ، ولم تجئ إلا على ما تجد له عند علماء العربية أصلاً ثابتًا ، وليس في هذه الأصول ما ينبو عنه العقل ، أو يتجافى عنه الذوقُ ، فلا بد من الاعتراف بأن علماء العربية خدموا اللغة فاستنبطوا القواعد ، وسردوا الشواهد وذهبوا في البحث والاستدلال مذاهب بعيدة عن هذا اللغو الذي أجهد فيه المُحَاضِر نفسه واقتحم به لُجَجَ البحار ؛ ليملأ به آذان المستشرقين .

١٠- أن نتائج بحث المُحَاضِر إنما تعكس أمرين :

الأمر الأول :

تأثر طه حسين بالثقافة الغربية ، فقد تبنى أفكار المستشرقين ومعطياتهم ، حتى قيل : إنه سفير فرنسا في مصر .

الأمر الثاني :

ثورة طه حسين على علماء الأزهر ، وقذفهم بأنهم قومٌ لا يقبلون آراءَ المجددين .

وهذا ليس بغريب ، ولا مستنكرٍ منه ؛ إذ الناظر في كتابه الأيام يقف على أمر عجيب غير مألوف بين العلماء ومَن ترجموا لأنفسهم ، ذلك الأمر هو : التطاول على أهل الفضل من الأبوين والمعلمين ، ونكران معروفهم ، وجحود إحسانهم .

وليس ببعيدٍ على من هذه صفته أن يكذب على النحاة ، فيصف قاعدة مصنوعةً مزوَّرةً ، ويرميها عليهم ، ليستخلص منها النتائج في مؤتمر المستشرقين ، وينال الرضا والقبول والأوسمة والجوائز .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

دكتور: جمال حسن بشندي عيسى.

فهرس المصادر والمراجع

- اتجاهات طه حسين الفكرية في ميزان الدعوة الإسلامية للدكتور/سيد حسين علي (رسالة دكتوراه) في جامعة الأزهر . كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط : ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م .
- الاتجاه الإسلامي في أدب طه حسين في أدب طه حسين للدكتور : رمضان محمد . الطبعة الأولى : ١٩٩٥م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي . تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد . مكتبة الخانجي . مطبعة المدني. القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، المعروف بتفسير أبي السعود . دار إحياء التراث العربي . بيروت .
- الأزهية في علم الحروف للعلامة/ علي بن محمد النحوي الهروي . تحقيق/ عبد المعين الملوحي . مطبوعات مجمع اللغة العربية . دمشق : ١٤١٣هـ ١٩٩٣م .
- إصلاح المنطق لابن السكيت . تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف . القاهرة . الطبعة الرابعة : ١٩٤٩م .
- الأصول في النحو لابن السراج . تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . الطبعة الرابعة : ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه . مكتبة المتنبي . القاهرة .
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس . تحقيق : زهير غازي زاهد . عالم الكتب . لبنان . الطبعة الثالثة : ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م .
- إعراب ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- الأعلام للزركلي . دار العلم للملايين . بيروت . الطبعة السادسة : ١٩٨٤م .
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني . تحقيق : سمير جابر . دار الفكر . بيروت .
- أمالي ابن الشجري لابن الشجري . تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي . مطبعة المدني . القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الجيل : ١٩٨٢م .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للإمام/ البيضاوي (ت ٧٩١هـ). تحقيق/ عبد القادر عرفات . دار الفكر . بيروت : ١٤١٦هـ ١٩٩٦م .
- الأيام للدكتور طه حسين . دار المعارف . الطبعة الستون .
- أيام طه حسين للأستاذ فؤاد دوارة . أخبار اليوم .
- البرهان في متشابه القرآن للكهاني . تحقيق أحمد عز الدين عبد الله . دار صادر بيروت الطبعة الثانية سنة ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي . دار الفكر. الطبعة الثانية : ١٩٧٩م .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة . تحقيق : إبراهيم شمس الدين . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري . تحقيق الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي . دار الكتاب العربي . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي . تحقيق الأستاذ الدكتور/ حسن هنداوي . دار القلم . دمشق . الطبعة الأولى : ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك . تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات . دار الكتاب العربي : ١٩٦٧م .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري . دار إحياء الكتب العربية (مطبعة الحلبي).
- تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي . دار إحياء الكتب العربية (الحلبي) بمصر .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي . تحقيق الأستاذ الدكتور: عبدالرحمن علي سليمان . دار الفكر العربي . القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .
- التوطئة لأبي علي الشلوبين . تحقيق الدكتور/ يوسف أحمد المطوع . مطابع سجل العرب : ١٤٠١هـ ١٩٨١م .
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي . تحقيق : أحمد عبد العليم البردوني . دار الشعب . القاهرة . الطبعة الثانية : ١٣٧٢هـ

- الجمل في النحو للزجاجي . تحقيق/ علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية : ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية للشيخ/ محمد الدمياطي المصري . مطبعة الحلبي بالقاهرة : ١٣٥٩هـ ١٩٤٠م .

- حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي لقطر الندى للشيخ يس العليمي . مطبعة الحلبي بمصر. الطبعة الثانية : ١٣٩٠هـ ١٩٧١م .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي . تحقيق الشيخ/عبد السلام هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م .

- الخصائص لابن جني . تحقيق الدكتور/ محمد علي النجار . دار الهدى . الطبعة الثانية .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي . تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلمية . الكويت . الطبعة الأولى : ١٤٠١هـ ١٩٨١م .

- ديوان حاتم الطائي . دار بيروت للطباعة والنشر . بيروت : ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م .

- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري . دار صادر . بيروت : ١٣٩٨هـ .

- ديوان الحطيئة . تحقيق الدكتور : حنا نصر الحتي . دار الكتاب العربي . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .

- ديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي . مطبعة السعادة . القاهرة : ١٣٣١هـ ١٩١٣م .

- ديوان ذي الرمة . تحقيق : أحمد حسن بَسَج . دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان . الطبعة الأولى : ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .

- ديوان رؤبة بن العجاج . جمعه/ وليم بن الورد البروسي . دار الآفاق الجديدة . بيروت . الطبعة الأولى : ١٩٧٩م .

- ديوان زهير بن أبي سلمى . تحقيق الأستاذ علي حسن فاغور . دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان . الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

- ديوان الفرزدق . تحقيق : علي فاغور . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٩٨٧م .

- ديوان القطامي . تحقيق : السامرائي ، وأحمد مطلوب . دار الثقافة . بيروت . الطبعة الأولى : ١٩٦٠م .

- ديوان لبيد بن ربيعة . تحقيق الدكتور : حنا نصر الحتي . دار الكتاب العربي . بيروت . الطبعة الثانية : ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .

- ديوان المثقب العبدي . تحقيق : حسن كامل الصيرفي . معهد المخطوطات العربية . جامعة الدول العربية . الشركة المصرية للطباعة والنشر : ١٣٩١هـ ١٩٧١م .

- ذكرى أبي العلاء للدكتور طه حسين . مطبعة الواعظ . مصر : ١٣٣٤هـ ١٩١٥م .

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لأبي الفضل محمود الآلوسي . دار إحياء التراث العربي . بيروت .

- سر صناعة الإعراب لابن جني . تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي . دار القلم . دمشق . الطبعة الأولى : ١٩٨٥م .

- شرح أبيات مغني اللبيب للعلامة/ عبد القادر بن عمر البغدادي . تحقيق/ عبد العزيز رباح أحمد يوسف .دار المأمون للتراث دمشق . الطبعة الأولى : ١٣٩٨هـ ١٩٨٠م .

- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم . تحقيق : محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .

- شرح الألفية للأشموني ، ومعه حاشية الصبان ، وشرح الشواهد للعيني . مطبعة الحلبي .

- شرح التسهيل لابن مالك . تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، وطارق فتحي السيد . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور . تحقيق : فواز الشعار . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . الشركة المتحدة . سوريا . ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

- شرح صحيح مسلم للنووي . دار إحياء التراث العربي . بيروت . الطبعة الثانية : ١٣٩٢هـ .

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك . تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري . مطبعة العاني . بغداد : ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م .

- شرح قطر الندى لابن هشام . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة . الطبعة الحادية عشرة : ١٣٨٣هـ

- شرح كافية ابن الحاجب في النحو للرضي . دار الكتب العلمية . بيروت : ١٩٨٥م .

- شرح الكافية الشافية لابن مالك . تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي . دار المأمون للتراث . مكة المكرمة . الطبعة الأولى : ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
- شرح المعلقات السبع للزوزني . دار الجيل . بيروت .
- شرح المفصل لابن يعيش . مكتبة المتنبي . القاهرة .
- صحيح البخاري للإمام محمد بن إسماعيل البخاري . تحقيق الدكتور/ مصطفى ديب البغا . دار ابن كثير . اليمامة . بيروت .
- صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري . تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي . بيروت .
- طه حسين الجريمة والإدانة للأستاذ جابر رزق . دار الاعتصام .
- طه حسين حياته وأعماله للأستاذ سامح كريم . ملحق مجلة الإذاعة والتليفزيون . العدد (١٠٦٩) ١٩٧٤م .
- طه حسين حياته وفكره في ميزان الإسلام للأستاذ أنور الجندي . دار الاعتصام . الطبعة الثانية : ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م .
- طه حسين قاهر الظلام للأستاذ كمال الملاح . دار الكتاب الجديد .
- طه حسين وأثر الثقافة الفرنسية في أدبه للأب كمال قلتة . دار المعارف .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ/ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحب الدين الخطيب . دار المعرفة . بيروت .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني . دار الفكر . بيروت .
- الفهرست لابن النديم . دار المعرفة للطباعة والنشر . القاهرة .
- الكتاب لسيبويه . تحقيق الشيخ/ عبد السلام محمد هارون . دار الجيل . بيروت .
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي . تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل للإمام الزمخشري . الحلبي بالقاهرة : ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م .
- لسان العرب للعلامة/ محمد بن مكرم بن منظور . دار صادر . بيروت .

- اللمع في العربية لابن جني . تحقيق الدكتور/ حسين محمد شرف . عالم الكتب . الطبعة الأولى : ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى . تحقيق : محمد فؤاد سزكين . مكتبة الخانجي . القاهرة .
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب . تحقيق/ عبد السلام هارون . دار المعارف بمصر : ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .
- مجلة الرابطة الشرقية . العدد الأول . السنة الأولى . يوم الاثنين (١) من جمادى الأولى سنة (١٣٤٧هـ (١٥من أكتوبر) سنة (١٩٢٨م)
- مجلة الهداية الإسلامية . رجب سنة (١٣٤٧هـ)
- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . دار المعرفة . بيروت .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني . تحقيق/ علي النجدي ناصف . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة : ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل . تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات . دار الفكر . دمشق : ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .
- المستقصي في أمثال العرب للزمخشري . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الثانية : ١٩٨٧م
- مسند أحمد للإمام أحمد بن حنبل . مؤسسة قرطبة . مصر .
- المطول في شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين مسعود التفتازاني الهروي ، وبهامشه حاشية المير سيد شريف . المكتبة الأزهرية للتراث . مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ
- معاني القرآن للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي . تحقيق الدكتورة/هدى محمود قراعة . مكتبة الخانجي . مطبعة المدني . الطبعة الأولى : ١٤١١هـ ١٩٩٠م .
- معاني القرآن للفراء . تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار . دار السرور . بيروت .
- معجم شواهد العربية للشيخ/عبد السلام هارون.مكتبة الخانجي : ١٤١٧هـ١٩٩٦م
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام . تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . بيروت : ١٤١١هـ ١٩٩١م .
- مفتاح العلوم للسكاكي . المطبعة الميمنية . مصر .

- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري . تحقيق الدكتور : علي أبو ملحم . مكتبة الهلال . بيروت الطبعة الأولى : ١٩٩٣م .
- المفضليات للمفضل الضبي . تحقيق/أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر . الطبعة السادسة .
- المفكر والأمير طه حسين والسلطة في مصر . للدكتور : مصطفى عبد الغني . الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٩٩٧م .
- المقتصد في شرح الإيضاح للإمام عبد القاهر الجرجاني . تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان . دار الرشيد للنشر . العراق : ١٩٨٢م .
- المقتضب للمبرد . تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة : ١٤١٥هـ ١٩٩٤م .
- المنجد في اللغة والأعلام .منشورات دار الشروق . بيروت . الطبعة السابعة والعشرون : ١٩٧٣م .
- المنصف في شرح التصريف للمازني للعلامة/ ابن جني . تحقيق/ إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين . مطبعة الحلبي . الطبعة الأولى : ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م .
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة ، والحياة اللغوية المتجددة ، للأستاذ عباس حسن . دار المعارف . الطبعة السابعة بلا تاريخ .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي . دار المنار . القاهرة . الطبعة الخامسة : ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير . تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي . المكتبة العلمية . بيروت : ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للعلامة/ جلال الدين السيوطي . تحقيق : عبد الحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية . مصر .